

محضر الجلسة رقم 196**التاريخ:** الأربعاء فاتح جادى الآخرة 1446هـ (4 ديسمبر 2024م).**الرئاسة:** المستشار السيد أحمد أخيشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الأربعين صباحا.**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

المستشار السيد أحمد أخيشيشين، رئيس الجلسة:**بسم الله الرحمن الرحيم.**

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،****الحضور الكريم،**

تطبيقا لأحكام الدستور، ول مقتضيات القانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ومداولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، يخصص المجلس هاته الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، للشروع كذلك في المناقشة العامة للمشروع.

وقبل مباشرة جدول أعمال هته الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ولل سادات والسيدات رؤساء اللجن الدائمة، ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية ولجميع السيدات والسادة الوزراء وموظفي وأطر المجلس على الجهود التي بذلوها جميعا في سبيل المناقشة العميقة لمشروع قانون المالية، وكذا مشاريع الميزانيات الفرعية منذ إحالة المشروع على مجلس المستشارين. وأود أن أذكر المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، بحيث سنخصص له أربع جلسات عامة، سنستهل أولها بجلستنا الصباحية هته التي ستخصص لتقديم مشروع المناقشة العامة،

وتعقبها بعد ذلك جلسة تخصص لاستكمال المناقشة العامة والاستماع لرد الحكومة عليها.

بعدها سيعقد المجلس جلستين للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية، ثم مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته.

وإذا سمحتم، سأعطي الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

طبعا في حدود 20 دقيقة السي عابد.

تفضل.

المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:**بسم الله الرحمن الرحيم.****السيد الرئيس المحترم،****السيد الوزير المحترم،****السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، كما وافق عليه مجلس النواب.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من يوم الثلاثاء 19 نونبر 2024 في دراسة الجزء الأول من هذ المشروع، وعقدت بشأنه 7 اجتماعات مطولة بتاريخ: 19 و 20 و 21 و 22 نونبر وكذلك 2 دجنبر 2024، حيث استغرقت الدراسة والمناقشة ما يناهز 21 ساعة عمل ونصف.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات.

الشكر موصول كذلك للسيدات والسادة أطر وزارة الاقتصاد والمالية على مساهمتهم القيمة في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه والوقوف عند مقتضياته بشكل دقيق، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذ المشروع.

كما لا تغوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد مولاي مسعود أگناو رئيس اللجنة على حسن تسييره وتديره لأشغالها، ولل سيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن كثرة الوثائق وتنوع التقارير المصاحبة لهذ المشروع والتي يتطلب الإطلاع عليها مدة زمنية أطول، وإلى جانبهم أشكر الطاقم الإداري للجنة على كل الجهود التي بذلها

ويبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 كما وافق عليه مجلس النواب المعروض على أنظارنا، يستمد مرجعيته من التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية، والبرنامج الحكومي. هذا، وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم 19 نونبر 2024، قدم السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية عرضاً مفصلاً أبرز من خلاله سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، بما في ذلك السياق الدولي المتسم بنمو عالمي معتدل مع استمرار تراجع الضغوط التضخمية ومعدلاته، ناهيك عن التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا.

فضلاً عن استمرار التوترات الجيوسياسية وتفاقم الظواهر المناخية، وارتفاع أسعار غاز البوتان خلال الفترة الممتدة من شهر يونيو إلى غاية شهر أكتوبر.

كما ذكر السيد الوزير بالظرفية الوطنية التي تميزت بتوالي سنوات الجفاف مما أدى إلى ضعف إنتاج الحبوب.

وفي المقابل، أشار إلى أن الأنشطة غير الفلاحية واصلت ديناميتهما سواء على مستوى مبيعات الإسمنت، النقل الجوي، أو توافد عدد السياح. وصرح السيد الوزير أنه تم التحكم في معدل التضخم بنسبة 1.1% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2024 بفضل اتخاذ الحكومة لمجموعة من التدابير، بتعليمات ملكية سامية، عبر إقرار دعم أسعار المواد الأساسية، وتقديم دعم استثنائي لفائدة منهي قطاع النقل، دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتغطية كلفة إنتاج الكهرباء، ثم الحوار الاجتماعي، ومكافحة آثار الجفاف على القطاع الفلاحي.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، فقد اعتمدت التوقعات الآتية:

✓ نمو الناتج الداخلي الخام: 4.6%؛

✓ محصول الحبوب: 70 مليون قنطار؛

✓ سعر غاز البوتان: 500 دولار للطن؛

✓ معدل التضخم: 2%؛

✓ الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتجات الفوسفات ومشتقاته): 3.2%؛

✓ سعر صرف الأورو مقابل الدولار: 1.085.

كما تطرق السيد الوزير للتوجهات العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 الذي استند على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

✓ مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية؛

✓ توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل؛

✓ مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛

✓ الحفاظ على استدامة المالية العمومية.

كما ذكر السيد الوزير بأهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2025 مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب سواء في مجالات:

❖ الضريبة على الدخل؛

❖ واجبات التسجيل؛

❖ التدابير الجبركية

❖ إدماج الرسوم شبه الضريبية في المدونة العامة للضرائب؛

❖ تدابير مشتركة.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، استحضرت المتدخلون السياق الدولي الموسوم باللايقين، بالاضطرابات والحروب، واستمرار التوترات الجيو - سياسية، مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدل التضخم العالمي وانعكاسه على ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وتأثر سلاسل الإنتاج الشيء الذي أثر سلباً على الاقتصاد العالمي، وكذا على الاقتصاد الوطني.

فضلاً عن السياق الوطني الصعب الذي تميز بضعف إنتاج الحبوب بسبب توالي سنوات الجفاف وتداعيات أزمة كوفيد 19، ارتفاع أسعار الطاقة، وكذا تداعيات زلزال الحوز وفيضانات الجنوب الشرقي للمملكة.

كما عبر المتدخلون عن الفخر والاعتزاز لما حققته الدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، من انتصارات ونجاحات دبلوماسية من خلال تنامي الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، وبوجهة مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا كحل واقعي وجدي ووحيد لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، منوهين في هذا الإطار بالموقف التاريخي الفرنسي والمتمثل في الاعتراف بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه.

وبهذه المناسبة، توجه السيدات والسادة المستشارون بتحيةة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، نساء ورجال الإدارة الترابية، ومختلف الأجهزة الأمنية على تضحياتهم ومجهوداتهم الجبارة لحماية مصالح المملكة عبر وأد كل المخططات والمؤامرات الدنيئة التي تحاك ضد الوحدة الترابية للمملكة.

هذا، وقد تمت إدانة استمرار العدوان الصهيوني الذي تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي في حق أبناء غزة والضفة وجنوب لبنان، وما يتعرضون له من إبادة جماعية وحصار شامل في تحد سافر لكل القوانين والمواثيق الدولية، مع الإشادة بالمواقف الثابتة لجلالة الملك من القضية الفلسطينية من خلال المبادرات المتواصلة الرامية إلى تخفيف الظروف الإنسانية الصعبة التي

المالية للدولة ومتطلبات النمو الاقتصادي، والتخفيف من آثار الأزمات المستوردة، مما يمكن الاقتصاد الوطني من الصمود.

بالمقابل، تمت المطالبة بإعادة هيكلة بنية الاقتصاد الوطني وتحويله إلى اقتصاد منتج ومستقل، مع الإشارة إلى غياب أثر الإصلاحات الهيكلية على النمو، وبالتالي غياب أثرها على المواطن.

وبخصوص الشق الضريبي، تمت الإشادة بمواصلة الحكومة التنزيل الفعلي لقانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الجبائية وتحقيق مزيد من الإنصاف والشفافية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي، وكذا التخفيف من العبء الضريبي على الطبقات المتوسطة والضعيفة وخصوصاً الأجراء، عبر إصلاح الضريبة على الدخل.

كما تمت الدعوة إلى ضرورة تقييم مردودية الإعفاءات الضريبية التي تدرج في إطار النفقات الجبائية الممنوحة لمختلف القطاعات وانعكاساتها على المواطن. واعتبر أحد المتدخلين أن حصيلة الضرائب غير المباشرة تفوق حصيلة الضرائب المباشرة مما يعتبر أمراً يمس بالعدالة الجبائية.

وفيما يرتبط بالاستثمار، تم التنويه باستمرار الحكومة في رفع المجهود الاستثماري للدولة، حيث سيصل إلى 340 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2025، وبحصيلة أجراً ميثاق الاستثمار ومواصلة تحسين مناخ الأعمال.

بالمقابل، اعتبر أحد المتدخلين أن الحكومات المتعاقبة منحت امتيازات كبيرة للقطاع الخاص بغرض تشجيع الاستثمار وخلق فرص شغل، إلا أن ذلك لم يحقق الأهداف المنتظرة.

كما تمت الدعوة إلى الإسراع في إخراج المرصد الوطني للاستثمار، والإسراع في إخراج المرسوم المتعلق بنظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة.

وبخصوص الجانب الاجتماعي لمشروع قانون المالية، نوه العديد من المتدخلين بمواصلة الحكومة تنزيل وأجراً المشاريع التنموية الإستراتيجية والاجتماعية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من خلال مواصلة تنزيل تعميم ورش الحماية الاجتماعية في آجالها المحددة عبر توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل للأشخاص الذين لا يتوفرون على شغل قار، وتعميم التأمين الإجباري عن المرض.

وبالمقابل، تم الاستفسار عن مدى التزام الحكومة بالأجندة الزمنية التي سطرها القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، لاسيما تعميم التغطية الصحية التي كان من المفروض الانتهاء منها بحلول سنة 2022.

وفي الشق المرتبط بالحوار الاجتماعي، نوه العديد من المتدخلين بمأسسة الحوار الاجتماعي وتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 45 مليار درهم برسم الفترة

يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق.

هذا، وقد عرفت مناقشة الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2025، سواء تعلق الأمر بفرضية سعر النمو، معدل التضخم، نسبة العجز، سعر البوتان، والطلب الدولي الموجه للمغرب، محصول الحبوب، تبايناً في الآراء بين مختلف المتدخلين.

إذ اعتبر جانب من المداخلات أنها فرضيات متفائلة وواقعية، طموحة وقابلة للإنجاز بالرغم من السياق الدولي الموسوم باللايقين وتداعياته على الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أزمة الجفاف والفيضانات.

وفي المقابل، اعتبرت مداخلات أخرى أن الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية غير واقعية وصعبة التحقيق، وأنها فرضيات بالغت في التفاؤل وتسير عكس المؤشرات والمعطيات الواردة في التقارير الدولية والوطنية.

في الشق المالي، تم التذكير أن مشروع القانون المالي يواصل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تفعيل دور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، وهو ما يساهم في تعزيز السيادة المالية الوطنية.

كما تمت مطالبة الحكومة بإعادة تقييم سياساتها المالية والنقدية، باعتبار أن لجوءها المفرط إلى الاقتراض لتمويل المشاريع الكبرى سيؤدي إلى ارتفاع العجز المالي الذي سيصل سنة 2025 إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما سيصل الدين العمومي إلى 75% من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا، وتمت الإشارة إلى أن ما جاء به مشروع القانون المالي من التزامات كبيرة تخص الإنفاق الاجتماعي مثل مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية ورفع من الاستثمارات في التعليم والصحة والبنية التحتية تهدد التحكم في العجز المالي، كون الزيادة في النفقات العمومية المتوقعة قد يؤدي إلى ارتفاع الدين العمومي ما لم يكن مشفوعاً بإصلاحات ضريبية وإقرار حكمة جيدة لضمان نجاعة وفعالية تدبير الموارد العمومية، مع نهج سياسة حقيقية في مجال محاربة الرشوة لما لها من أثر سلبي على موارد المالية العمومية.

من جهة أخرى، تم التذكير بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الكبرى، لاسيما في تطوير القطاعات الحيوية كالماء والطاقة والصناعة الدوائية، وكذا في الرفع من نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار لكي يبلغ الهدف المحدد في الثلاثين في أفق 2035، وكذا التخفيف من العبء على المالية العامة وتحقيق الفعالية والنجاعة في إنجاز المشاريع، مع الدعوة لإجراء تقييم شامل لهذه الآلية لاستجلاء أكبر لإيجابياتها وسلبياتها.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تم التأكيد على أن الإجراءات الحكومية تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين وتبسيط الإجراءات الإدارية، لاسيما تلك المرتبطة بمراجعة هيكلية لمعدلات الضريبة على الشركات، تشجيع الاستثمار وضمان التوازن بين الموارد

الخضراء المظفرة والذكرى الخامسة والستين لعيد الاستقلال المجيد، فرصة لتجديد اعتزاز بلادنا بما حققته القضية الوطنية على المستوى الديبلوماسي، بفضل رؤية استراتيجية واستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مشيدا في السياق ذاته بعمل مختلف القوات الأمنية والعسكرية، التي تقوم بمجهود جبار للحفاظ على الوحدة الترابية وعلى الأمن داخل بلدا. وفي إطار المسؤولية التضامنية، أشار السيد الوزير، على أنه لا فائدة للحكومة في تحديد فرضيات مبالغ فيها، مستحضرا بعض الأرقام، حيث يقدر إنتاج الحبوب الرئيسية بـ 70 مليون قنطار، بالنسبة لسنة 2025، في حين تم تحديد سعر غاز البوتان في 500 دولار للطن، ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام في 4.6%، ومعدل التضخم في نسبة 2%.

وفما يخص ورش تعميم الحماية الاجتماعية، أكد على مجهودات الحكومة في إعداد ترسانة قانونية تمكن من استفادة جميع المغاربة، بالإضافة إلى تخصيص 9.5 مليار درهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفما يتعلق بالتغطية الصحية للمهنيين والعمال المستقلين، أفاد بأن ثلثي العدد غير مسجلين بنظام التأمين الاجباري عن المرض، مما يعادل 8.5 مليون نسمة، وعلى هذا الأساس ستعمل الحكومة على ادماج النسبة المذكورة في هذا النظام.

وعبر السيد الوزير عن فخره لما وصلت اليه المنظومة الصحية الوطنية من إنجازات، بمواصلة تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، وتعزيز الموارد البشرية، من خلال الرفع من المناصب المالية المحدثة لتبلغ 6500 منصب جديد.

وفما يخص الضريبة على الدخل، أكد على أهمية قرار الحكومة المتعلق بإصلاح هذه الضريبة مما سيمكن من الرفع من الأجور في القطاعين العام والخاص، وسيساهم في تخفيف العبء الضريبي عن الملمزين، لاسيما الطبقات المتوسطة والفقيرة وذوي الدخل المحدود.

وموازاة مع ذلك، حسب السيد الوزير، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، مع رفع كلفته إلى 26 مليار درهم خلال سنة 2025، من أجل دعم حوالي 4 ملايين أسرة بمبلغ لا يقل عن 500 درهم لكل أسرة شهريا وبانتظام، فضلا عن تحديد الحكومة تعويض في القطاع العام يقدر بـ 350 درهم عن كل طفل.

كما تطرق السيد الوزير، الى بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة التضخم، حيث كلفت 8.5 مليار درهم لدعم مهني النقل الطرقي، بالإضافة الى 13 مليار درهم لدعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فضلا عن دعم استيراد الأغنام والذي كان يقدر بـ 500 درهم للرأس الواحد، بغية محاربة ارتفاع الأسعار والحفاظ على استقرار وتوازن الاقتصاد. وأشاد السيد الوزير بالإجراءات الإصلاحية العميقة المتخذة في مجالات الضرائب والجمارك والاقتصاد، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

المتددة من سنة 2023 إلى سنة 2026، وإخراج الحكومة لمضامين الحوار الاجتماعي كما تم التوقيع عليه بين الأطراف في اتفاق 30 أبريل 2022. كما تمت الإشادة بإقدام الحكومة على وضع مشروع القانون التنظيمي رقم 95.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب في إطار المسطرة التشريعية، مؤكداً على أن البرلمان هو المؤسسة المخولة لها دستوريا ممارسة السلطة التشريعية.

بالمقابل، أثارت مداخلات أخرى العديد من الإشكالات المرتبطة بعدم التزام الحكومة بتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي، مسجلين تعطيل الحكومة للمأسسة، وكذا الإخلال بالالتزامات المتفق عليها مع الأطراف، مستدلين في ذلك بمباشرة المسطرة التشريعية لمشروع القانون التنظيمي للإضراب دون التوافق حوله على طاولة الحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكدت السيدة الوزيرة على أن مشروع قانون المالية يترجم إرادة الحكومة لتنزيل وتفعيل الالتزامات التي جاء بها البرنامج الحكومي تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية.

كما أبرزت أن الاقتصاد الوطني يتسم بالمناعة والصمود مما ينعكس بالإيجاب على تمويل جميع المشاريع، داعية الى التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل إنجاح البرامج التي لا زالت لم تعرف تطورا وعلى رأسها الاقتصاد الاجتماعي التضامني والصناعة التقليدية، موضحة أن الحكومة مسؤولة على توفير فرص الشغل في المدن والقرى للشباب الحاصلين على دبلوم وكذا الذين لا يحملون شواهد.

وأفادت أن الحكومة تبذل جهودا مهمة من أجل تفعيل الإجراءات اللازمة لتكريس ركائز الدولة الاجتماعية، مستحضرة في هذا الإطار الاجتماع الأول الذي عقده مجلس إدارة الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي من أجل مأسسة الدعم الاجتماعي كخدمة عمومية وركيزة أساسية لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، حيث تتولى الوكالة مهمة تفعيل هذا السجل الاجتماعي الموحد بكل شفافية.

وفما يخص الحوار الاجتماعي، أكدت السيدة الوزيرة على أن الحكومة كانت على موعد تاريخي للوفاء بالتزاماتها المعبر عنها في البرنامج الحكومي في إطار إرساء الدولة الاجتماعية، حيث حققت نجاحات مهمة تتمثل في الزيادة في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل، مبرزة أنه سيتم الانكباب على مجموعة من الإصلاحات لتأهيل بعض القطاعات الأخرى لتعزيز الدولة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابه، أشار السيد الوزير الى أن تزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، مع الذكرى التاسعة والأربعين (49) للمسيرة

نصره الله وأيده.

وشدد السيد الوزير، على أن الحصة المخصصة للجهات يؤطرها القانون التنظيمي للجهات، وهي محددة في نسبة 5% من حصة الضريبة على الشركات، و5% من حصة الضريبة على الدخل، و20% من حصة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة، فضلا عن رفع حصة الجماعات الترابية من نسبة 30% إلى نسبة 32% من الضريبة على القيمة المضافة بارتفاع قدره 3 مليار درهم.

في إطار طالب السيدات والسادة المستشارين المحترمين بدعم الغرف المهنية بعدما قدوا تعديلات لتخصيص ميزانية إضافية من حصة الضريبة على الشركات لتشجيعها على مواكبة التجار والصناع والصيادين، كما طالبوا بمواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة في قطاع الصيد البحري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار دراسة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2025، انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الحركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية، المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2025، تضمنها هذا التقرير، قدمت بشأنها مقترحات تعديلات من طرف مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والمستشاران السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي والتي بلغ عددها 231 تعديلا نوردها كما يلي:

- الحكومة: تعديل واحد؛

- فرق ومجموعة الأغلبية: 33 تعديلا؛

- الفريق الحركي: 29 تعديلا؛

- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية: 55 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 40 تعديلا؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 18 تعديلا؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 30 تعديلا؛

- المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي: 25 تعديلا.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم 2 دجنبر 2024، اجتماعا مطولا استغرق 6 ساعات عمل، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2025.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 66 تعديلا، وتم رفض 55 تعديلا، فيما تم سحب 110 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون

وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون = 12؛

المعارضون = 02؛

المتنعون = 01.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عابد على هذا التقرير المستفيض.

والآن نفتح باب المناقشة العامة، أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس، في حدود 35 دقيقة.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

بسعادة وشرف بالغين، يطيب لي أن أشارككم هذه الجلسة السنوية، لكونها تحظى بأهمية بالغة في مسار ممارسة مهامنا التشريعية والرقابية كممثلين للأمة، وهي مناسبة تعودنا على أن نستثمرها لتقييم عمل الحكومة ولحظة للوقوف على مدى سير تنزيل برنامجها وفرصة لتقديم مقترحاتنا وتصوراتنا، تحسينا لأدائها.

مناسبة، تأتي بعد تخليد الأمة المغربية لذكرى وطنية غالية تجسد متانة أواصر وروابط البيعة الشرعية وعمق الصلة التي تربطنا كمغاربة بجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، رمز الأمة وموحدها وباعث نهضة المغرب الحديث، الذكرى 25 لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين، ذكرى نستحضر فيها ما بلغته بلادنا من نماء وازدهار وأمن وأمان بفضل حنكة وتبصر وسداد رؤية جلالته وتجنّد أبناء هذا الوطن الأبي.

تأتي كذلك بعد افتتاح الدورة الأولى من السنة الرابعة للولاية التشريعية الحادية عشرة الذي ترأسه جلالة الملك والقي، حفظه الله، خطابا ساميا بالمناسبة، خطاب ملكي توجيهي ومؤطر لعملمان البرلماني فيما تبقى من عمر هاته الولاية، جعل قضية الصحراء المغربية تحظى بأولوية اهتماماتنا كما كانت، خاصة فيما يرتبط بمزاوالتنا المهمة الدبلوماسية البرلمانية، كيف لا وهي معيار قياس صدق الصداقات وأحقية الشراكات التي تربط بلادنا بمحيطها القاري والدولي؟

لذلك نقول أن عملنا البرلماني يجب أن يتكامل مع جهود الدبلوماسية الرسمية، وينبغي أن نعمل بنفس وطني ومواطن تغيب فيه كل أشكال التقاطع بين الأغلبية والمعارضة وكل الطموحات الحزبية للتوقع الانتخابي، ونستحضر المصلحة العليا والفضل للوطن، وأن ننأى بأنفسنا عن كل ما من شأنه أن يعكر على المغاربة لحظات فرح بانتصاراتنا الدبلوماسية من بلاغات ورسائل مفتوحة تدرج في خانة سوء التقدير السياسي لحزب العائد الدبلوماسي المحصل، تتونجا للرؤية الملكية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2025، تزامنا مع احتفائنا بذكرى عيد الاستقلال المجيد والذكرى 49 لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، نخلد هاتين الملمحتين لما تحملانه من دلالات عميقة ودروس بليغة وبطولات عظيمة وتضحيات جسام وأمجاد تاريخية خالدة، مسيرة الوحدة التي قادها المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب له ثراه.

مسيرة لفتت انتباه العالم إلى عدالة وشرعية مغربية الصحراء، وعبرت عن الهوية المغربية الجماعية والشعور المشترك للمغاربة قاطبة بالانتماء للوطن وتضحياتهم بالحفاظ على وحدته.

مسيرة تواصلت بالبناء والنماء يقودها اليوم جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، مكنت بلادنا من تبوء مكانة تليق بتاريخها وحاضرها داخل المجموعة الدولية، وجعلت من الأقاليم الجنوبية بتاريخها وحاضرها داخل المجموعة الدولية.. وجعلت من الأقاليم الجنوبية وحمة استثمارية بامتياز وصلة وصل تربط المملكة بعمقها الإفريقي.

مسيرة تواصلت إحقاقا للحق وترسيخا للواقع، واقع يرفضه الخصوم ويأبى إلا أن يفرض نفسه بمتانة روابط البيعة والولاء التي تربط أبناء الصحراء بالعرش العلوي المجيد، وبالإجماع الوطني على وحدة الوطن وبالاعتراف المتواصل بسيادة المغرب على صحرائه، واقع نراه يأبى الانزياح حتى لا تترك هامشا لوهم نراه يتقلص ويتسكك به بلد جار ومؤيدوه بحضوره المسرحي في بعض المحافل الدولية تارة، وبعض المناوشات الإرهابية بالحدود الجنوبية للمملكة تارة أخرى، كما جرى بالمجلس والسارة في وقت سابق، وهو ما نعتبره خرقا سافرا لوقف إطلاق النار.

ولا تفوتني هذه الفرصة بأن أستحضر في هذه المحطة حرصنا جميعا على تفعيل كل التوجيهات الملكية السامية بخصوص ملف الصحراء، للدفاع عن وحدتنا الترابية بكل الوسائل المشروعة، للتصدي للأجندة الانفصالية التي يرفعها الخصوم، وهي مناسبة نقف فيها وقفة إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية ورجال ونساء الإدارة الترابية ومختلف الأجهزة الأمنية على تضحياتهم وعلى مجهوداتهم الجبارة لحماية مصالح المملكة عبر وأد كل المخططات التي تستهدف

لذلك، تستدعي منا جميعا هاته المرحلة، أغلبية ومعارضة، ومؤسسات حزبية ممثلة أو غير ممثلة بالبرلمان، تكثيف الجهود للترافع الأمثل والبناء عن عدالة قضية الصحراء المغربية، التي شهدت تحولا مهما بفعل الرؤية الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، والدبلوماسية الرسمية التي يقودها جلالته، هذا التحول المبني على الانتقال من مرحلة التدبير إلى دينامية التغيير ومن منطق رد الفعل إلى أخذ زمام المبادرة.

تحول عشناه ونعيشه اليوم مكن من حصد مكاسب مهمة، تؤكد شرعية وعدالة القضية الوطنية، وتعزز من جدية وصدقية مقترح الحكم الذاتي كحل وحيد وأوحد وواضح المعالم لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، مكاسب توجت باعتراف متوالي للعديد من الدول الصديقة والشقيقة بمغربية الصحراء بما فيها دول دائمة العضوية بمجلس الأمن كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وهنا لا بد أن أقف عند زيارة الدولة التي قام بها فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لبلادنا، زيارة استثنائية تؤكد بما لا يضع مجالا للشك متانة وعمق الروابط التاريخية التي تجمع البلدين وتؤسس لعقد جديد ومستمر ودائم لكل أوجه التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية فرنسا، بما يخدم نماء وازدهار البلدين ويراعي مصالحهما.

زيارة تؤكد أن حاضر ومستقبل الصحراء المغربية لن يكون إلا تحت السيادة المغربية، وأنه لا حل لهذا النزاع الإقليمي المفتعل إلا بمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية.

كما لا تفوتني الفرصة لأشيد بالقرار الأخير لمجلس الأمن، القرار رقم 2756 الذي يتبنى من خلاله الدينامية الدولية التي يعرفها ملف الصحراء المغربية والتأييد المتواصل لمقترح الحكم الذاتي، مع تمديد مهام بعثة "المينورسو" لمدة سنة دون أن ينساق مجلس الأمن للحملات التضليل التي يقودها بلد يعيش عزلة دولية ويرفض الاعتراف بالشرعية والمنطق ويستمر في التشبث بعرقلة أي تسوية لهذا الملف.

إذ أيدت هذا القرار 12 دولة منها 4 دول دائمة العضوية بمجلس الأمن، في حين امتنعت عن التصويت دولتان، وهو ما نعتبره تأكيذا وتأييدا دوليين لوحدتنا الترابية وتعزيزا لموقفنا الدائم والصريح المبني على الشرعية التاريخية والمشروعية القانونية للصحراء المغربية بماضيا وحاضرها ومستقبلها، فلن أكون استباقيا في توقع استمرار الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، فالأكد أن الاعتراف بشرعية قضيتنا الوطنية سيتواصل بعملنا الجماعي والمشارك مؤسساتنا وحزبنا ومنظمات مدينة، تحت القيادة السامية لجلالة الملك حفظه الله.

وينبغي أن يحفزنا هذا الحصاد الإيجابي الذي تعرفه قضية الصحراء المغربية لنعمل جميعا على حسن استثماره، بما سيمكن من تغيير موقف دول، على قلتها، لازالت تسير خلف أطاريح مضللة تجاوزها المنطق والتاريخ وغير منصفة لعدالة قضية صحرائنا المغربية.

وطننا الغالي.

ولا يسعنا في هذا الصدد، إلا الإشادة بحرفية أجهزتنا الأمنية ويقظتها وفعاليتها ونجاحها في إحباط كل المؤامرات والمخططات التخريبية التي تستهدف أمن الدولة والمجتمع، من خلال تفكيك أجهزتنا الأمنية الباسلة للخلايا الإرهابية المرتبطة بالمنظمات الإرهابية العابرة للحدود، وتفكيك ودحر الأجندة الانفصالية التي ترعاها وتمولها قوات معادية ومتربصة بوحدتنا الوطنية والتراية، وهو ما يبين قوة وصلابة أجهزتنا الأمنية اليقظة في التعاطي مع كل التهديدات التي تهدد مصالح الأمة المغربية.

وهي مناسبة لتهنئة مؤسستنا الأمنية على ما تتمتع به من سمعة دولية رفيعة أهلتها لتقلد منصب النائب الأول لمنظمة الأنتربول.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن بصدد دراسة أهم وثيقة قانونية في مسار التشريع، لا يجب أن نفصل مناقشتها عن سياق عالمي يواجه معضلات معقدة، خاصة بالشرق الأوسط وشرق أوروبا وما فرضته من تحولات جيوسياسية وعسكرية، انعكست سلبا على الاقتصاد العالمي الذي سجل مستويات مرتفعة للتضخم، خاصة في أسعار الخدمات، أزمة أرخت بظلالها أيضا على اقتصادنا الوطني.

وأمام هذا الاضطراب، نجدد دعوتنا إلى وقف كل أشكال العنف، خاصة بلبان وقطاع غزة وإنهاء الكارثة الإنسانية التي تعرفها المنطقة بوقف عاجل ودائم لإطلاق النار وحماية المدنيين، في أفق إقرار سلام عادل وشامل يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في إطار حل الدولتين.

وفي هذا الباب، ننوه بالمجهودات الكبيرة التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس الشريف، حماية للمدينة المقدسة وحفاظا على وضعها التاريخي والديني، وما يبذله جلالته في سبيل إنهاء الأزمة الإنسانية التي تعرفها قطاع غزة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

نحن بصدد دراسة رابع مشروع قانون مالية في ولاية الحكومة الحالية، الذي يأتي بعد محطة دستورية هامة مر منها مجلسنا الموقر، تتعلق بالتجديد النصفي لهيكله، وسمحوا لي أن أستغل هذه المناسبة لأهني السيد رئيس المجلس وأعضاء مكتبه وكافة هيكله على انتخابهم للمنتصف الثاني للولاية التشريعية الحالية، مع متمنياتي الصادقة للجميع بالتوفيق والسداد فيما يشغلونه من مهام.

كما لا تفوتني الفرصة في تجديد التزام فريقنا بالإسهام الإيجابي في كل المبادرات التي من شأنها الرقي بالمؤسسة وتيسير وتحسين وتجويد أدائها بما ينسجم مع المهام الدستورية المنوطة بها من قبل التشريع ومراقبة العمل الحكومي بمختلف مداخله، وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، لتفرض الضرورة أن تطور آليات اشتغالها بما يمكن من استثمار المكاسب

الدبلوماسية لبلادنا وتحصيل مكاسب أخرى، دفاعا عن قضائنا المشروعة وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية.

يأتي كذلك مشروع مالية 2025 تزامنا مع تعديل حكومي يتجاوز تصنيفه كعرف سياسي، بقدر ما هو آلية دستورية فرضتها متغيرات مرحلية تستدعي تسريع العمل والفعالية لكسب الرهانات وتجاوز التحديات المطروحة، تعديل عزز تركيبة الحكومة بكفاءات من رحم الأحزاب السياسية ومن كنف الجالية المغربية المقيمة بالخارج ستشكل إضافة نوعية للفريق الحكومي، وستضفي لمستها الخاصة على تنفيذ البرنامج الحكومي، اعتبارا لما راكمته من تجارب وخبرات مهمة.

وبهذه المناسبة لا تفوتني الفرصة لتهنئة السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية التي حظوا بها، متمنيا لهم التوفيق والسداد خدمة للوطن والمواطنين.

وفي ارتباط أيضا بالسياق الوطني الذي لا يمكن فصله عن إعداد ودراسة مشروع قانون المالية، لابد من الإشادة بالقدرة والتفاعلية والفعالية للحكومة في التعامل إيجابا مع مخلفات الأزمات الطبيعية والمناخية، بدءا بزلزال الحوز مروراً بموجة الجفاف وانتهاء بفيضانات الجنوب الشرقي والجنوب الشرقي، حيث عملت الحكومة على مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز الممتد على مدى 5 سنوات، مما مكن من استفادة أزيد من 63.000 من المساعدات الشهرية على امتداد سنة كاملة، وتم تمديد أجل الاستفادة منها لـ 5 أشهر إضافية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

إضافة إلى المنح المخصصة لترميم أو إعادة بناء المساكن المتضررة، كما تدخلت أيضا الحكومة للتخفيف من آثار الجفاف، عبر برنامج جديد برسم الموسم 2023-2024 بغلاف مالي قدره 10 مليار درهم، خصص لدعم الفلاحين وتوزيع الأعلاف.

وتفاعلا مع ما خلفته تلك الأمطار العاصفية من أضرار بشرية ومادية متفاوتة في عدة مناطق بالملكة وبالجنوب الشرقي على وجه الخصوص، سارعت القطاعات الحكومية المعنية إلى تعبئة كافة الوسائل البشرية واللوجيستكية استجابة لحاجيات الساكنة المتضررة.

كما عملت الحكومة على وضع برنامج متكامل لتأهيل تلك المناطق، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فسمحوا لي أن أغتم هذه المناسبة لأجدد تعازينا الحارة لأسر ضحايا وأعبر كذلك عن صادق مواساتنا لهم ولكافة المتضررين من تلك الفيضانات.

واستحضارا لما سبق، ينبغي أن نعترف للحكومة بمجهودها الكبير في التعامل الإيجابي مع هاته الظروف الصعبة بما تقتضيه الفعالية والسرعة والنجاحة في التدخل، فبالرغم من حدة مخلفات هاته الأزمات المتوالية، إلا أننا، والله الحمد، تمكنا من تجاوزها بفضل التعليمات الملكية السامية والتجاوب الأمثل

وعدم تحقيق الغاية من تنزيلها، تدخلات قوامها النجاعة ومعياريها الاستحقاق وفق منظومة استهداف شاملة مبتغاها تعميم الحماية الاجتماعية إصلاح منظومتي التعليم والصحة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فبلغة الأرقام والبرامج، نسجل:

- أزيد من 4 مليون أسرة تتحمل الدولة اشتراكاتها برسم نظام "AMO التضامن";

- أزيد من 11 مليون مستفيد؛

- استفادة أكثر من 3.9 مليون أسرة من الدعم الاجتماعي المباشر عند متم شهر 2024؛

- ولوج أزيد من 24.000 شخص للسكن إلى حدود نهاية شتبر 2024، بفعل برنامج الدعم المباشر للسكن؛

- اعتماد برامج مبتكرة لدعم التشغيل: برنامج "أوراش" و "فرصة";

- التحكم في عجز الميزانية الذي انتقل من 5.5% سنة 2021 إلى 4.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023؛

- تقليص معدل التضخم من 10.5% سنة 2023 إلى 1.7% متم غشت 2024؛

- توطيد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية شمل 1243 جماعة ترابية وساكنة قروية تجاوزت 14 مليون نسمة؛

- إقرار زيادة عامة في الأجور قدرها 1000 درهم؛

- مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار وتطوير مناخ الأعمال؛

- الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب، من خلال استكمال بناء السدود وتسريع إنجاز مشاريع نقل المياه بين الأحواض؛

- مواصلة تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر";

- مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية؛

- تنزيل خارطة طريق استراتيجية لقطاع السياحة؛

- تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي.

ومما لا شك فيه أن لغة الأرقام أكثر صدقا وأكثر إقناعا تجافي التقيد المستكين بتأويلات ذهنية غير واقعية وادعاءات بالية متحجرة، بعيدة عن التطور المنجز الذي عرفه التدبير العمومي للشؤون الاجتماعية ببلادنا.

تدبير ارتكز على تحقيق طفرة نوعية في قطاع الصحة والتعليم، حيث ارتفعت ميزانية الصحة بحوالي 19 مليار درهم سنة 2021 إلى ما يقارب 33 مليار درهم سنة 2024، وميزانية التعليم من 58 مليار درهم إلى 85 مليار درهم خلال نفس الفترة.

فلكم أن تخيلوا هذا الجهد الجهيد الذي بذلته الحكومة لتغيير واقع قطاعين يعرفان تحديات متزايدة وشكل إصلاحهما أولوية وطنية على مدى سنوات.

فعلى مستوى قطاع الصحة، ظل إصلاح هذا القطاع هاجسا وتحديا كبيرا لدى الحكومة، تفرضه ضرورة مواكبة الورش المجتمعي الكبير للحماية

للحكومة لتنفيذها، دون أن يخل ذلك بالتزامها أو يؤدي إلى مراجعة أولويات برنامجها أو أن يؤثر ذلك على سير تنفيذ الأوراش الإصلاحية والتنمية الكبرى لبلادنا.

وينبغي كذلك أن نتوجه كسياسيين للرأي العام الوطني بخطاب صريح يقطع مع كل أشكال اللوم والتشاؤم الذي أضى عادة البعض، خطاب موضوعي يجعل من الفعل معيارا للتقييم والنقد البناء، ويزرع الأمل بعد الأزمة، خطاب يستحضر الإكراهات القائمة ويدفع الحلول الممكنة ويقدر حجم المنجزات المحققة.

المنجزات التي نعتبرها مقياسا وحيدا لإنجاح هذه الحكومة، منجزات فرضت نفسها لتغيير واقع الحال الذي أفرط البعض في تشخيصه دون أن يحظى بالجرأة الكافية للاعتراف بما غرته هذه الحكومة من واقع ليست مسؤولية عنه، منجزات أجد نفسي مضطرا للوقوف عند بعضها حتى لا نبخس الحكومة عملها، منجزات مهدت لأخرى ضمن هذه الوثيقة التي نحن بصدد دراستها.

لا بد أن نشكر مجهودات السيدات والسادة النواب المحترمين الذين قدموا أكثر من 543 تعديل، قبلت الحكومة 30 تعديل في ليلة بيضاء قضى فيها وزير الميزانية 23 ساعة من الصمود للرد على مقترحات السيدات والسادة النواب، الذين رابطوا بدورهم داخل المجلس.

من جهتها أبانت جميع مكونات مجلس المستشارين عن حس وطني مقدر وانخراط جدي في مدارس هذا المشروع من خلال المناقشة الماراطونية والشفافة طيلة 22 يوم، توجهتا بتقديم تعديلات مهمة في حجمها ومضمونها والتي وصلت إلى حوالي 231 تعديلا، قبلت الحكومة مشكورة حوالي 66 تعديلا، وهو ما يؤكد على أهمية الدور المحوري والنوعي الذي يقوم به مجلسنا الموقر في الفعل السياسي النبيل لبلادنا، وبيين باللموس العمل الجبار الذي يقوم به البرلمان في إعداد قوانين المالية ومساهمته الواضحة في تطوير أداها.

وإذ نسجل باعتزاز التعبئة التي أبانت عنها مختلف الأطقم الحكومية والوزارية المرافقة للوزراء أثناء تقديم مشاريع الميزانيات، نشيد بهذه المناسبة بجهودكم السيد الوزير والسيدة الوزيرة، في تدبير هذه المرحلة الصعبة والدقيقة، وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر والامتنان إلى أطر وزارة الاقتصاد والمالية على تفانيهم وانضباطهم في الحفاظ على أمننا المالي، ونهنيهم بالمناسبة بصور نظامهم الأساسي الجديد.

تبنت بلادنا بتعليمات ملكية سامية مشروع الدولة الاجتماعية، هذا المشروع المجتمعي الكبير المبني على أسس جعلت من الإنسان محور استهداف الفعل العمومي، مشروع تتفوق فيه جودة الخدمات الاجتماعية على تعددها وتنصهر له سرعة النمو الاقتصادي ويساهم في بناء واقع أفضل لنا وللأجيال القادمة، بما يليق بإنسانية الإنسان ويحفظ أمنه وكرامته ويحقق رفاهه واستدامته، مشروع مجتمعي كبير سيساهم بلا شك في تقليص العجز الاجتماعي وتجميع التدخلات الاجتماعية التي أثبتت تفرعها في وقت سابق

إعدادية برسم الموسم الدراسي الحالي وإحداث 189 مؤسسة تعليمية وتعزيز البنية التحتية الرقمية بالمدارس العمومية، بالإضافة إلى مواصلة إعادة بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

ومن جانب آخر، ساهمت التدابير الحكومية في الرفع من معدل الولوج إلى التعليم الأولي وتعزيز الدعم التربوي واعتماد منهجيات وأساليب بيداغوجية فعالة، والأكد أن جملة الإجراءات المتخذة في هذا الباب حققت نتائج جد إيجابية بالوسط التعليمي عموماً.

وبنفس روح الإصلاح، باشرت الحكومة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وفق توجه جديد قوامه التميز والابتكار، كما عملت على تحديث منظومة التكوين المهني، تلبية لحاجيات سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيل الشباب بحزمة من الإجراءات التي وردت مفصلة في مذكرة التقديم المصاحبة لمشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سيرا على هذا التوجه الاجتماعي المحض، وضعت الحكومة هدف تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية في صدارة أولويات هذه الوثيقة موضوع الدراسة والمناقشة، التي نعتبرها وثيقة بتوجه اجتماعي محض، تجمع بين ترسيخ ما تحقق وتحقيق الارتقاء الاجتماعي الذي سينتهي مع كل أشكال الهشاشة، بما في ذلك مواصلة منظومة الاستهداف الاجتماعي عبر ضمان الولوج المنصف المبني على الاستحقاق لمختلف برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمين الإجباري عن المرض والدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن، إضافة إلى توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة نهجها الإصلاحي لقطاع الصحة والتعليم وفق رؤية يحظى فيها العنصر البشري بألوية خاصة، وتستحضر كذلك تطلعات المواطنين والمواطنات لقطاع صحي ريادي وتعليم ذو جودة ومتاح للجميع.

فسيرا على نفس الإرادة الإصلاحية، تؤمن هذه الحكومة بأن الرفاعة الأساسية للوضعية الاجتماعية هي إنتاج الثروة وأن المقاولات رافعة أساسية للتشغيل وتحسين الدخل، وتركز في هذا المجال على تعزيز المجهود الاستثماري للقطاع العام، حيث خصصت مبلغ 340 مليار درهم، رقم كبير جدا وغير مسبوق، في إطار التوجه نحو تحقيق الالتزامات المؤطرة بميثاق الاستثمار، مع إطلاق دينامية متسارعة لمعالجة كافة العوائق التي تعترض الاستثمار الخاص وتحسين جاذبية بلادنا لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وإطلاق مجالات الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية لتعزيز السيادة الوطنية على المجالات ذات الأولوية.

كما تعمل الحكومة على تعزيز دور مغاربة العالم في تعزيز دينامية الاستثمار

الاجتماعية، خاصة في الشق المرتبط بتعميم التأمين الإجباري عن المرض. فنجاح هذا الأخير مرهون بمنظومة صحية قوية ومتكاملة تستند على مقارنة ثلاثية الركائز: تأهيل البنيات التحتية الصحية، تهيئة وتعزيز الموارد البشرية وتعزيز حكمة القطاع.

وارتباطا بالمرتكز الأول، باشرت الحكومة إطلاق برنامج تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، تم تسليم 872 منها و524 مركزا صحيا ستنتهي أشغال تأهيلها قبل أبريل 2025، إضافة إلى مراكز استشفائية ومستشفيات جامعية جديدة، بغية تعزيز العرض التكويني.

وفما يتعلق بالموارد البشرية، حرصت الحكومة على تحسين الأوضاع المادية لشغيلة القطاع بمختلف مستوياتهم الوظيفية وتسوية الوضعية الإدارية لأكثر من 23 ألف محني في مختلف التخصصات، دون أن ننسى الرفع من نسبة التكوين في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد المتخصصة من أجل بلوغ هدف المستوى المطلوب للتغطية المعتمد عالميا.

وفي هذا الباب، لا يفوتني الإشادة بالاتفاق التي وصلت له الحكومة في وقت وجيز بعد هيكلتها الجديدة لحل ملف طلبة كليات الطب والصيدلة، بتعاون مع مؤسسات ساهم فيها البرلمان ليعود أطباء الغد إلى مدرجات العلم والتحصيل وتنتهي هاته الأزمة إلى نقطة اللا عودة.

وفما يخص المرتكز الثالث الذي يشكل سر نجاح أي إصلاح والمتعلق بالية الحكامة بما في ذلك إحداث هيئات التدبير والحكامة وتنظيم عمل الفاعلين وتوطيد الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي مع تعزيز حضور الرقمنة.

وجدير بالذكر، أن هذه الرؤية الفريدة لإصلاح منظومتنا الصحية ستمهد بالتأكد لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، بما يحقق التناغم والانسجام بين مختلف الأوراش الإصلاحية الكبرى التي باشرتها بلادنا تنويعا للخيار الملكي للدولة الاجتماعية.

وعلى نفس المنوال، ارتكز المجهود الحكومي على تجاوز الإكراهات الكبرى والمعقدة والمتداخلة التي يعرفها قطاع التعليم بمستوياته المختلفة، وفق مقارنة تستهدف ثلاث أسس لتحقيق الإصلاح:

- مسار وظيفي محفز؛
- بيئة تربوية ملائمة؛
- ومناهج دراسية جيدة.

ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت الحكومة نظام أساسي جديد موحد ومحفز لأسرة التربية والتعليم ونظام تكويني جديد، مع زيادة شهرية صافية في أجور موظفي القطاع لا تقل عن 1500 درهم، وتهدف بذلك إلى حفظ بريق مهنة الأستاذ باعتباره مربيا وصانع للنجاح.

كما عملت أيضا على الاهتمام بالوسط التربوي، من خلال إطلاق مشروع المدارس الرائدة برسم الموسم الدراسي 2023-2024 وتعميمه بشكل تدريجي لينتقل من 626 مدرسة ابتدائية إلى حوالي 2626 مدرسة ابتدائية، و232

للماء والشروب 2020-2027، وبالبرنامج الوطني للتخفيف من آثار الجفاف على القطاع الفلاحي.

السيد الرئيس،

نؤمن في فريقنا بأهمية تعزيز الجماعات الترابية ودورها المحوري في التنمية الترابية، ونسجل بكل ارتياح تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية، عبر رفع حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%، وتخصيص حصص معتبرة من الضرائب على الشركات والضريبة على الدخل للجهات، وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المحلية، في أفق الإصلاح التشريعي لمنظومة الجبايات المحلية.

وفي هذا الإطار، نطالب بضرورة تعميم هذا الدعم على الغرف المهنية باعتبارها مؤسسات دستورية تسعى إلى النهوض بقطاع التجارة والصناعة والخدمات وبأوضاع كل المهنيين في القطاع، حيث اقترح بمعية فرق ومجموعة الأغلبية تخصيص نسبة 5% من الضريبة على الشركات إضافية لدعم هذه الغرف، حيث وعدتنا الحكومة مشكورة بدراسة هذا الاقتراح مع العمل على استدرাকে مستقبلا.

نستمر هذه المناقشة كذلك، للتعبير عن الدعم الكامل لكل الجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل ترسيخ أسس وثوابت الأمة المغربية ودعم الخيار الديمقراطي والتعددية الثقافية واللغوية في إطار وحدة الهوية المغربية متعددة الروافد، مشيدين بما توليه الحكومة من أهمية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مفتخرين بالقرار التاريخي لصاحب الجلالة بإقرار السنة الأمازيغية عطلة رسمية مؤدى عنها، داعمين لجهود الحكومة لتسريع وتيرة تنزيل السليم للقانون التنظيمي المتعلق بأجراً تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، باعتبارها لغة رسمية للدولة المغربية ورصيداً مشتركاً لجميع المغاربة.

في إطار هذا التراكم الإيجابي الذي حققه ملف الأمازيغية خلال هذه الولاية الحكومية، لا يسعنا إلا أن ننوه بالمبادرة التاريخية وغير المسبوقة التي قام بها السيد فوزي لقجع، بصفته رئيساً للجامعة الملكية لكرة القدم، عندما قدم وبكل مسؤولية وغير وطنية القميص الجديد للمنتخب الوطني في شكله الجديد المستوحى من عمق الثقافة المغربية الأمازيغية الأصيلة والمرصع بحروف "التيفيناغ" وزخرفة الزليج المغربي وطرز الصناعة التقليدية الوطنية، إضافة إلى الناقل الوطني الخطوط الملكية المغربية باعتبارها ناقل رسمي لمنتخبنا الوطني ومؤسسة وطنية عمومية يجب علينا جميعاً دعمها، لأنها تمارس عليها ضغوط كبيرة من طرف أعداء وحدتنا الترابية والتي تحاول بإساسة محاصرتها في العمق الإفريقي على وجه الخصوص.

ويمكن أن نلخص ما جاء به هذا المشروع باعتباره:

■ قانون مالي اجتماعي:

✓ المشروع ترجمة مالية للسياسات الاجتماعية لهذه الحكومة بجدية وواقعية ومسؤولية؛

ببلادنا، تفعيلًا لتوجيهات جلالة الملك، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 49 للمسيرة الخضراء المظفرة، إلى إحداث تحول جديد في مجال تدبير شؤون الجالية، بهدف تعزيز ارتباط هذه الفئة بالوطن، لفتح المجال أمام الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج ومواكبة أصحاب المبادرات والمشاريع، وفتح آفاق جديدة أمام استثمارات أبناء الجالية داخل وطنهم، وتلقت في تعيين وزير من مغاربة العالم وتكليفه بملف الاستثمار إشارة مهمة في هذا المجال، وهو التوجه الذي سيتعزز في الإطار المؤسسي الجديد الذي تعدده الحكومة بتوجيهات ملكية سامية، والذي يشمل القانون الجديد لمجلس الجالية المغربية بالخارج، وإحداث المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج.

وهي مناسبة كذلك للتذكير بمطلب فريقنا المتعلق بإحداث لجنة موضوعاتية حول مغاربة العالم، للمساهمة في تعزيز هذه الدينامية التي فتحتها خطاب جلالة الملك في هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

التحديات التي تواجه بلادنا والرهانات التي نطمح لها جميعاً، تدعو الجميع، حكومة وبرلماناً، إلى ضرورة وضع جيل جديد من الإصلاحات لخدمة المقولة المغربية، ومواصلة تحسين مناخ الأعمال الذي سيمكن من خلق الجو الملائم للاستثمار، وذلك عبر تجويد النصوص القانونية لتسهيل الاستثمار وتبسيط المساطر ورقمنتها، وتعبئة العقار العمومي الموجه للاستثمار والذي وصل إلى مساحة 2400 هكتار، خاصة بالمناطق الصناعية.

كما نحتفي معكم بما يحمله مشروع القانون المالي من إجراءات لتشجيع التشغيل، إجراء استثنائي وغير مسبوق سيسهل من إدماج الشباب العاطل في سوق الشغل، وسيشجع المقاول الناشئة على الانخراط في هذا الإجراء، حيث سيقص من نسب البطالة في صفوف هذه الشريحة الواسعة، خصوصاً في العالم القروي الذي تضرر بفعل توالي سنوات الجفاف.

السيد الرئيس،

إن الدينامية الملكية التي بعثها جلالة الملك في خطبه السامية حول السياسة المائية لبلادنا، حققت نتائج جد إيجابية وضخت نفساً جديداً، استنفرت معه كل أجهزة الدولة، المرتبطة بتدبير سياسة الماء، ما مكن من إخراج العديد من المشاريع المائية إلى حيز الوجود.

في هذا الإطار، نشيد عالياً بالالتزام الحكومي التام لهذه الحكومة الجادة والمسؤولة في تنزيل البرنامج الملكي والتوجهات الملكية السامية بخصوص قضية الماء، والعمل على إشاعة نمط الاستهلاك العقلاني للموارد المائية، مع الاستقرار في الجهود الجبار لتعزز قدرات تعبئة المياه ومختلف البنيات التحتية والمنشآت الفنية المائية، من خلال مواصلة إنجاز السدود الكبيرة والمتوسطة والمنشآت الفنية المرتبطة بها، إلى جانب إنجاز المشاريع المرتبطة بتحلية المياه، وتعبئة المياه الاعتيادية وغير الاعتيادية.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نشيد بالتنزيل المحكم للبرنامج الوطني

السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025، الذي يأتي في لحظة دقيقة من تاريخ بلادنا، إن لم نقل لحظة مفصلية، لاسيما على مستوى التطور الكبير الذي تعرفه قضية الوحدة الترابية لبلادنا، التي تعيش تقدما ونفها واضحين وسط الرأي العام الدولي، بفعل لغة الوضوح التي يخاطب بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، جميع المسؤولين المعنيين بالملف، حيث سبق أن دعا جلالته شركاء المغرب، التقليديين والجدد، إلى الوضوح في مواقفهم تجاه قضية الصحراء المغربية، ووجه حفظه الله عبر خطاب ذكرى المسيرة الخضراء دعوته هذه المرة إلى الأمم المتحدة، حيث قال جلالته: "لقد حان الوقت لتتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها وتوضح الفرق الكبير بين العالم الحقيقي والشرعي الذي يمثله المغرب في صحرائه وبين عالم متجمد بعيد عن الواقع وتطوراته" انتهى كلام جلالة الملك.

وبهذا دخل المغرب مرحلة متقدمة في مسار تعزيز شرعية الحق المغربي، ومن تجلياته التطورات الإيجابية التي وردت في حيثيات قرار مجلس الأمن الأخير، وفي سحب الاعتراف بجمهورية الوهم من طرف دولة بنا، وما لهذا القرار من انعكاسات إيجابية داخل أمريكا اللاتينية، وقبلها مخرجات زيارة الرئيس الفرنسي لبلادنا التي رسخت سيادة المغرب على صحرائه، وأسست لمرحلة متقدمة في العلاقات الاستراتيجية المغربية الفرنسية على جميع المستويات.

وهي مناسبة نثمن فيها كذلك، الموقف الراسخ لأشقائنا في المجلس الأعلى لدول التعاون الخليجي الذي جدد التأكيد الأحاد الماضي مواقف هذه الدول الثابتة والراسخة من مغربية الصحراء، والحفاظ على أمن واستقرار المملكة المغربية ووحدة أراضيها.

وبهذه المناسبة، نعتبر القرار الملعوم الذي صدر عن محكمة العدل الأوروبية يناقض كل شهادات الفاعلين السياسيين والحكوميين الأوروبيين، الذين يجب عليهم ترجمة حسن نواياهم على أرض الواقع، من خلال الوضوح في تعاملهم مع المغرب والسعي بجدية لحماية الشراكة مع بلادنا من هذه التصرفات التي تسيء بالعلاقة الممتازة التي ظلت تجمع الاتحاد الأوروبي بالمغرب، كشريك موثوق به، برهن أكثر من مرة ولا يزال على وفائه بكافة التزاماته بمحافظته من تحديات، وعلى رأسها تحدي الضغط الأمني المتمثل في مواجهة الهجرة غير الشرعية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى تثمين المقاربة الملكية الحكيمة والمتبصرة في تدبير قضية الوحدة الترابية لبلادنا، التي تتم الموازنة مع الثورة

- ✓ المشروع دعامة للقدرة الشرائية لكافة المواطنين والمواطنات؛
- ✓ المشروع خطوة لإعادة توزيع الثروة وتوطيد التماسك الاجتماعي؛
- ✓ المشروع دعامة للتشغيل وللمقاولة المشغلة.

■ قانون مالي لخلق الثروة:

- ✓ المشروع يحمل تدابير جبائية وجمركية جديدة تروم تحصيل المزيد من الموارد وضمان استدامتها؛
- ✓ المشروع يحمل تدابير جمركية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي والصحي؛
- ✓ المشروع يتضمن تدابير جبائية لتحصيل أموال نزع الملكية للمنفعة العامة؛
- ✓ المشروع يواصل إدماج الاقتصاد غير المهيكل في أفق تحقيق العدالة الجبائية؛
- ✓ المشروع ركيزة لتوطيد المالية العمومية من خلال الاستقرار التراكمي وإرساء للحكامة الجيدة؛
- ✓ المشروع يستمر في تنزيل الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى ويواصل المحافظة على السيادة المالية الوطنية.

في ختام هذه المداولة، لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن مضامين هذا المشروع الذي يتضمن إجراءات حكومية ثورية وغير مسبقة، ستساهم بلا شك في تعزيز التراكم الإيجابي لكل المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية التي ميزت 25 سنة من العهد الحمدي الزاهر، 25 سنة من البناء والماء، جعلت من بلادنا نموذجا تمهويا رائدا ارتقى بمكانة المغرب الإقليمية، القارية والدولية.

وهو المشروع الجريء والطموح الذي سندافع عليه، بل وسنتملكه، لأنه يعزز من حصيلة المكتسبات التي تحققت لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أطال الله في عمر سيدنا الهام جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

- شكرا السيد الرئيس.
- الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.
- تفضل السي الحسنائي.
- في حدود 25 دقيقة السي الحسنائي.

المستشار السيد لحسن الحسنائي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إنه لمن دواعي سرورنا وابتهاجنا ونحن نرى كيف أصبحت بلادنا محط ثقة الفاعلين الكبار في العالم، والتي جسدتها زيارة الرئيس الفرنسي لبلادنا ثم زيارة الرئيس الصيني واستقباله من طرف ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، حفظه الله، وتأكيد على دعم الصين لأمن واستقرار بلادنا، وكذلك القمة الخولة التي نظمتها أكبر مجلس لحقوق الإنسان بالعالم قبل أسبوعين بالرباط في حدث ليس بالهين، بل هو شهادة أخرى على المكانة والسمعة الراحدة التي تعرفها صورة بلادنا حقوقيا على الصعيد الدولي.

زد على هذا، انتخاب بلادنا عن جدارة واستحقاق نائباً لرئيس الأنتربول، بل منح الدول الأعضاء بالأنتربول وبالإجماع المغرب شرف احتضان الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة للأنتربول بمراكش وهي المرة الثانية التي ستتحول فيها بلادنا إلى قبلة الدول الأعضاء لبحث القضايا الأمنية العالمية، الأمر الذي يعزز من افتخارنا وثقتنا في بلادنا وفي المجهود العام الذي تبذله تأهباً لأحداث دولية أخرى مثل القمة العالمية الكروية في كأس العالم 2030، حيث أن بلادنا على موعد مع التاريخ الكروي لترسيخ المكتسبات التي حققتها الجامعة الملكية لكرة القدم بقيادة السيد فوزي لقجع، وبتوجيه وبحرص وتتبع ورعاية شخصية من جلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عالياً مخرجات الإحصاء العام للسكان والسكنى الذي عرفته بلادنا قبل شهرين، والذي أثمر أرقاماً هامة لها دلالات عميقة، تعكس التحول الذي بدأ يطرأ على الكثير من المناطق بسبب التغيرات الديمغرافية والجغرافية والمناخية.

وعليه ندعو الحكومة وجميع المؤسسات إلى اعتماد هذه الأرقام بعين الاعتبار في كل تخطيط وبرامج عمل في المستقبل، شاكرين في نفس الوقت السلطات العمومية والمنتخبين ومختلف المهندسين والأطر المشاركة في هذه العملية الوطنية الناجحة.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة مشروع القانون المالي الحالي في سياق دولي مطبوع بالتقلبات والسير نحو المجهول، بسبب زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، نتيجة الاعتداءات السافرة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في حق الشعبين الفلسطيني واللبناني، والتي تجاوزت كل الحدود القانونية والإنسانية، وباتت تدوس بكل وقاحة على الضمير العالمي وعلى مؤسساته وعلى كل القيم البشرية والإنسانية.

ولا يسعنا في هذا الإطار، سوى التأكيد مجدداً بهذا العدوان السافر على الشعبين الفلسطيني واللبناني، داعين ما تبقى من الضمير العالمي إلى اليقظة ووقف التجويع والترحيل والإبادة الجماعية في حق الفلسطينيين.

كما لا تفوتنا الفرصة من أجل التنويه عالياً بالمبادرات والمساعدات المتواصلة التي يبذلها جلالة الملك رئيس لجنة القدس لفائدة القضية والشعب الفلسطيني

التنمية التي تعيشها أقاليمنا الجنوبية، التي خصص لها صاحب الجلالة كذلك خطاب افتتاح البرلمان لهذه السنة.

وبهذه المناسبة، لا تفوتنا الفرصة للتأكيد على تجاوبنا الفوري في فريقنا مع التوجيهات الملكية السامية وخارطة الطريق الواردة في خطابه والداعية إلى تنسيق الجهود في مجال الدبلوماسية الموازية، حيث ساهم فريقنا بمذكرة مفصلة لرئاسة مجلس المستشارين، تتضمن مقترحات هامة لتطوير آليات الدبلوماسية الموازية والرفع من كفاءتها وتدخلاتها، والحرص على استمرار اليقظة ضد مختلف المناورات التي يقوم بها أعداء وحدتنا الترابية في العديد من المحافل الدولية، وكذا الاستغرازات المتكررة التي تقوم بها ميليشيات البوليساريو ضد قواتنا المسلحة الملكية الباسلة المراقبة على الحدود.

والتي بهذه المناسبة نتوجه إليها بتحيةة إجلال وإكبار وللدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، فخر بلادنا ورموز التضحية والتفاني في خدمة أمن واستقرار وطننا العزيز.

السيد الرئيس المحترم،

إن توجه المملكة المغربية الشريفة نحو العمق الإفريقي، ليس شعاراً للاستهلاك أو علاقات مصلحة ضيقة مبنية على الإساءة للغير، أو حتى على مجرد بناء علاقات تجارية سطحية تزول حسب المزاج، بل هي رؤية حكيم وعميقة يتم بناؤها على أسس متينة تُبنى عليها علاقات شراكة استراتيجية تستند على أورش دائمة ومرمجة للجميع، مثل قرار جلالتنا في إطلاق مشروع ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، ثم مبادرته الاقتصادية الرائعة المتمثلة في أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، وغيرها من المبادرات التي تستجيب بصدق لتطلعات الشعوب الإفريقية وتبني علاقات استراتيجية وأعادة معها.

السيد الرئيس المحترم،

نعتبر في فريقنا أن مناقشة القانون المالي هي مناسبة للوقوف على ما حققته بلادنا بصفة عامة طيلة السنة، وفي هذا السياق لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التقدير العالي للمبادرات الملكية الحقوقية والاجتماعية القوية التي ميزت السنة الحالية مثل مبادرة جلالتنا في العفو على مجموعة من الصحفيين والمدونين والنشطاء، وكذلك العفو على 4831 شخصاً في قضايا متعلقة بزراعة القنب الهندي، الأمر الذي يعكس التزام المملكة الراسخ بإرساء قواعد الدولة الاجتماعية التي يرفعها جلالتنا.

كما يحسد كذلك إيمان المملكة الثابت باحترام الحريات وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونياً، وهو المسار المتقدم الذي لمس فيه المجتمع الدولي جدية وصدق المملكة، فبأول مرة عن جدارة واستحقاق رئاسة مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في رسالة دولية تحمل أكثر من دلالة.

السيد الرئيس المحترم،

الشقيق، آخرها المضمون العميق للرسالة التي وجهها حفظه الله إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الكاملة وغير القابلة للتصرف.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وإذ نثمن كل التقدم الكبير الذي تحقق لفائدة الشغيلة المغربية مع الحكومة الحالية بناء على نتائج الحوار الاجتماعي غير المسبوق وما تُرسيته من استقرار اجتماعي، نرى أن الظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مواتية لإخراج القانون التنظيمي المنظم للحق في الإضراب إلى الوجود بعد مختلف الخطوات التشاورية الممودة التي قام بها السيد الوزير الوصي على القطاع مع المركزيات النقابية ومع الشركاء الاقتصاديين حتى وصل المشروع بين أيدينا اليوم كمشروعين.

ونحن متيقنون أن وعي كل الفاعلين والشركاء بأهمية هذا القانون في التزاماتنا الدولية، يجعلنا جميعاً أمام المسؤولية التاريخية التي نحن على يقين أننا عندها، وسنحققها اليوم بخيار جاعي لا رجعة فيه، لاسيما وأن الحكومة الحالية بكل مكوناتها منفتحة ومنصته ومتفهمة، لذلك نجحت في تقديم الكثير عبر الحوار الاجتماعي وعبر القرارات الاجتماعية المتعددة لفائدة الشعب المغربي والفئات الهشة في سلوك معطاء وحكيم، سخي ومسؤول لا يصدر سوى عن الحكومة المواطنة وعن الحكومة كذلك الاجتماعية.

أما التغول الحقيقي الذي نعيشه اليوم، فليس في الحكومة ولا في الفاعل السياسي ولا حتى الأمني، كما كان ينعت في السابق، بل التغول الحقيقي اليوم بات في الرأي الشعبي الرخيص الذي يهدم الثقة في الفاعل السياسي، ويشكك في قيم التعاون وقيم التآزر وقيم الوطنية، ويمس بالثقة في المؤسسات وفي بلادنا عموماً ويخس كل شيء، هذا هو التغول الحقيقي اليوم الذي يعيش على فوضى وسائل التواصل الاجتماعي والذي يجب الاحتياط منه.

إن حجم التشكيك غير المسبوق والشعبوية الرخيصة والضرب في الحكومة وتصويرها كجماعة انتهائية رأسمالية تنهب الشعب دون حسيب ولا رقيب، خطير وخطير جداً، فهو لا يهدم الثقة في المؤسسات وفي الفاعلين السياسيين وفي الأحزاب، بل يصبح قوة جر إلى الوراء ويزرع الانقسام والتشويش الذي يتجاوز الحكومة إلى التشويش على استقرار بلادنا وعلى نجاحاتها الجماعية في العديد من المجالات وعلى صورة مؤسساتها وتميزها الدولي، وعليه نقول للسيد رئيس الحكومة وللباقى أعضائها بالتواصل أكثر ليس لفضح زيف وادعاءات هذا الخطاب السطحي الرخيص، بل لتتوير الرأي العام الوطني بالحجم الحقيقي للمجهودات التي بذلت ليس من الحكومة وحدها، بل من جميع مؤسسات بلادنا لفائدة مواطنينا بقيادة حكيمة ورشيدة من صاحب الجلالة، أيده الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة في ظرفية دقيقة من عمر الحكومة الحالية، حيث تأتي بعد أزيد من سنتين ونصف على تنصيب

الحكومة، أي بعد وقت كافٍ لتقدم الحكومة حصيلتها دون الاختباء وراء أي مبرر، ونحن كجزء مسؤول من الأغلبية الحكومية الحالية، لن نوضح هذه الحصيلة المشرفة بوجه مكشوف فقط، بل سنبرز بالملامح كل الأوراش الواعدة التي يحملها المشروع الذي بين أيدينا والذي يبرهن على مواصلة تنزيلنا لكافة الالتزامات المحددة في البرنامج الحكومي.

وفي هذا الإطار، نؤكد بكل وضوح أن الحكومة الحالية ورغم مواجهتها لانعكاسات الظرفية الدولية وسنوات الجفاف بقرارات استعجالية جريئة، تمكنت كذلك من قطع أشواط كبيرة في الوفاء ببرامجها الحكومي الذي تعاقدت مع البرلمان حوله وتقديماً بين أيدينا لمشروع واعد.

ونظراً لضيق الوقت فسأكتفي بالعناوين الكبرى التالية:

أولاً: الحكومة واضحة وعازمة على تحقيق المزيد من المكتسبات في مجال بناء الدولة الاجتماعية، من خلال الاستمرار في تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية بميزانية عامة تناهز 37 مليار درهم، وتخصيص غلاف مالي لقطاع الصحة بما يقارب 33 مليار درهم. ودعم التعليم بغلاف مالي إضافي يقدر بـ 12 مليار درهم وتخصيص ما يقارب 17 مليار درهم لصندوق المقاصة، و 20 مليار درهم لتنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الفيضانات في الجنوب الشرقي للمملكة بمبلغ 2.5 مليار درهم.

ثانياً: الحكومة انطلقت من خمس مرجعيات جامعة مانعة في مجال السكن كأحد الركائز الأساسية للدولة الاجتماعية، مما يؤكد بُعد الرؤية السياسية لها لتدبير هذا القطاع والذي مكنها اليوم من حصد النتائج المتكلمة عن نفسها دون حاجة لمن يدافع عنها.

ومن هذه المنطلقات سطرت الأهداف الاستراتيجية الكبرى، وهذه الرؤية الواضحة هي التي جعلتها تواصل خلال السنة المقبلة ضمان ولوج المواطنين إلى سكن لائق بغلاف مالي قدره 9 ملايين درهم، وتخصيص ما يقارب 4 المليار درهم لمواصلة تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي و 2.3 مليار درهم لتسريع تنزيل برنامج مدن بدون صفح و 2 مليار درهم لفائدة صندوق التضامن لدعم السكن وللأسكنى والاندماج الحضاري.

ثالثاً: الحكومة السياسية المؤمنة بدور المنتخبين أقرت إجراء غير مسبوق على مستوى التدبير الجماعي ببلادنا، من خلال الرفع من حصة الجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من 30% إلى 32%، الذي ستستفيد منه الجماعات، خاصة ضعيفة الموارد والصغيرة.

رابعاً: الحكومة تواصل تسريع المشاريع والأوراش الإصلاحية الاستراتيجية ببلادنا في الأوراش الهيكلية الكبرى، كورش إصلاح العدالة والفلاحة والصناعة كصناعة السيارات والطائرات والصناعة العسكرية، وفي مجال تحقيق الانتقال الرقمي والتعليم العالي وتحديث وتطوير المنظومة القانونية لهم.

والوضوح والثقة، بعيدا عن الضرب تحت الحزام وعدم الثقة فيما بين مكوناتها كما كان في التحالفات السابقة والذي عطل الإصلاحات التي ندفع منها اليوم، مثل النقص الحاد في الماء الصالح للشرب وضعف الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

لقد انكبنا في فريق الأصالة والمعاصرة رفقة إخواننا في الأغلبية على المناقشة المواطنة الجدية لكل تفاصيل مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا بعيدا عن المزايدات، ووضعنا مختلف التعديلات والاقتراحات التي يمكن أن تجوده.

وفي هذا الإطار، نشكر الحكومة على تفاعلها مع التعديلات الضرورية التي طرحتها جميع الفرق بمجلسنا الموقر والتي همت جوانب أساسية ستسهم لا محالة في تخفيف العبء على المواطنين، مثل التعديلات التي همت المتقاعدين وسطاء الفلاحين المنتعشين من الزراعات المعاشية كالزعران والقنب الهندي وحماية صناعتنا الوطنية في الأدوية، مما يجعل من مؤسستنا، مجلس المستشارين، رافعة حقيقية في تجويد النصوص القانونية وفضاء حقيقيا محترقا لمناقشة القضايا الترابية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم الرأي العام الوطني.

وفي هذا السياق، سجلنا بفخر كبير قيام الحكومة لأول مرة بدعم مالي إضافي من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الجماعات الترابية، وكان أملنا في الأغلبية الحكومية كبير بدعم كذلك الغرف المهنية التي نعز بأدوارها الدستورية والاجتماعية الهامة.

لذلك، نؤكد في فريقنا أننا فخورون بما جاء في المشروع، وفي نفس الوقت نثير انتباهها بكل صدق إلى بعض التوصيات التي نراها مهمة في مسار تعزيز النجاحات ومنها:

أولا: ضرورة العمل الفوري الجماعي على تفعيل خارطة طريق الخطاب الملكي حول الصحراء المغربية باعتبارها أولى الأولويات من أجل ضمان التنسيق بين كل مكونات بلادنا، تعزيزا للمكتسبات وسعيا لتحقيق المزيد من الانتصارات.

ثانيا: رغم الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة في مجال تدبير الخصاص في الماء سواء الصالح للشرب أو المخصص للسقي كأساس للتنمية والسيادة الغذائية الوطنية لابد من الانكباب بنجاعة وسرعة أكبر في معالجة هذه الإشكالية.

ثالثا: لا بد من التفكير داخل الأغلبية من إجراء تقييم موضوعي لأوجه الدعم العمومي الباهظ الذي قدمته الحكومة لحماية القدرة الشرائية، والتي مع كامل الأسف لم تعط نتائجها بسبب جشع الوسطاء وضعف الرقابة وما وقع في عيد الأضحى ودعم الغازوال لنقل البضائع خير مثال على ذلك.

رابعا: لابد من الانكباب بسرعة أكبر على معالجة بعض الاختلالات التي

خامسا: الحكومة أبصمت على إعادة الولوج للثقافة المغربية، وجعلت منها رافعة أساسية لخدمة الهوية والاقتصاد الوطني، من خلال إعادة الاعتبار للصناعات الإبداعية والثقافية وخلق فرص للشغل عبر الثقافة، وتصدير الثقافة المغربية للعالم، انطلاقا من القطاعات الأساسية كالقراءة ومعارض الكتاب والنشر والموسيقى والمسرح، إلى القطاعات التي تم تجديدها كالسينما وصناعة الألعاب الالكترونية، طبعا دون إغفال العناية غير المسبوقة بالشباب المغربي الذي بات في قلب برامج الحكومة الساعية لإدماجه اجتماعيا وتمكينه اقتصاديا، من خلال تعميم جواز الشباب وبرنامج متطوع وإعادة الاعتبار لمآوي الشباب والخيمات الصيفية وغيرها.

صحيح أنها لم تستهدف كل الشباب المغربي لأن الخصاص محمول والتراكبات كبيرة، ولأن الجهود المستقبلية تتطلب انخراط جميع المكونات العمومية والقطاع الخاص، وهنا نثمن التوجه الجديد للحكومة الذي استهدف لأول مرة فئات الشباب العاطل غير الحاصل على أي تكوين أو شواهد، بعدما ظلت السياسات العمومية لعقود من الزمن تستهدف فقط الشباب من حملة الشواهد العليا، وهذا الإغفال هو الذي جعلنا اليوم ندفع الثمن عبر صور الهجرة الجماعية المؤسفة لهذا النوع من الشباب.

لذلك نثمن إبداع الحكومة وتحملها المسؤولية بتخصيص 14 مليار درهم مستعجلة لإعاش التشغيل، لاسيما بالعالم القروي ولفائدة الشباب غير المكون والذي لا يحمل أية شهادة عليا.

سادسا: نعلم جميعا الأزمات الاستراتيجية التي واجهتها الحكومة الحالية على المستوى الطاقى، مباشرة بعد تنصيبها، ومنها الارتفاع الموهل لأسعار الطاقة في السوق الدولية وتوقيف أنبوب الغاز من الجارة نحو المغرب، أملها في ذلك إغراق المملكة المغربية الشريفة في الظلام.

وكلنا نشعر بأن الأزمة لم تقع بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك، نصره الله، وتعبئة الحكومة عامة والوزارة الوصية بكل إمكانياتها، فاستمر المغرب مضيفا منيرا رغم كيد الكائدين، بل حتى التعرقة والتكلفة الباهظة في السوق الدولية لم يتحملها المواطن تحملتها الدولة في إنجاز كبير من الحكومة الحالية وازاه كذلك إسرارها على تسريع تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، ووضع مخطط تجهيز وطني أخضر، ومواكبة الشبكة الكهربائية للانتقال الطاقى، وتعزيز الاندماج الجهوي للشبكات الكهربائية، معززة بعدد من الإجراءات المتخذة في مجال تأمين الحاجيات من المحروقات.

السيد الرئيس المحترم،

من منطلق تخلينا بالمسؤولية الكاملة تجاه وطننا، نقول بصدق: إن ما حققته الحكومة من مكتسبات وإصلاحات ومنجزات واضحة ومعززة بالأرقام، هي بفضل الاختيار الديمقراطي والاستقرار الأمني والمؤسسي الذي تنعم فيه بلادنا، وهو نتيجة اجتهاد وجدية كل مكونات الأغلبية وتضامنها وتماسكها من ميثاق التحالف في بعده الأخلاقي المبني على الاحترام

تعوق ورش الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين، وإعمال نوع من الليونة في بعض الحالات التي سبق وقدمت معطيات شخصية غير دقيقة.

خامسا: لابد من تركيز جهود الحكومة نحو المناطق الأكثر فقرا وكذلك التوجه بشجاعة وتركيز نحو دعم أكبر للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة.

سادسا: لابد من العناية والدعم الأكبر للمقاومات الصغرى، باعتبارها المشتل الحقيقي للتشغيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وكذلك لقطاع التكوين المهني المعول عليه في تسهيل إدماج الشباب العاطل وغير المكون بسوق الشغل.

سابعا: لابد من تواصل أكبر من الحكومة مع الرأي العام وانتباهها إلى المستوى غير المسبوق الذي وصله خطاب التشكيك وتعميم اليأس مستغلا الفوضى الرقمية التي تنقل المغالطات بهم... ختاماً..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الحسناوي عن فريق الأصالة والمعاصرة.
خلي لنا التقرير.
شكرا الأستاذ الحسناوي. التقرير متوفر عند الرئاسة.
الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.
تفضل السي حسن.. حوالي 23 دقيقة السي حسن.

المستشار السيد حسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025.

يأتي هاذ المشروع في فترة تتميز باللايقين على المستوى الدولي، واستمرار عوامل التوتر والاضطراب، رغم بروز بعض مظاهر التعافي، تعافي الاقتصاد الدولي وانخفاض مستوى التضخم وانخفاض أسعار المواد الطاقية والغذائية. وعلى المستوى الوطني، نلاحظ استمرار آثار الجفاف المزمّن على وضعية المخزون المائي وعلى الإنتاج الفلاحي ووضعية الماشية.

وفي الوقت ذاته، نلاحظ استمرار القطاعات غير فلاحية والصادرات في الانتعاش والنمو، والذي هو نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة الناجحة في المجال الصناعي والسياحي وفي مجال جلب الاستثمارات.

كما نلاحظ استمرار الاقتصاد الوطني في إبراز مظاهر الصلابة والمناعة، وهذا يعني أن المقومات الأساسية ما فتئت تتقوى، خصوصا التنوع والانخراط في سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية والاستغلال الجيد للموقع الجغرافي المتميز لبلادنا وتحسين التنافسية والقدرة التصديرية للمقاولة الصناعية

والفلاحية والسياحية المغربية.

نعم هناك إفلاس للعديد من المقاولات، واستمرار الضغط على القدرة الشرائية للأسر وارتفاع منسوب البطالة، وهي نقط ضعف، علينا الوقوف عند أسبابها لمعالجتها معالجة فعالة وناجعة.

وهذه الحكومة لها من المقومات والانسجام السياسي ما يمكنها من اعتماد المقاربة والملاءمة في هذا الإطار.

وبهذه المناسبة نهني رئيس الحكومة والوزراء على نيل حكومتهم في صيغتها المعدلة الثقة المولوية، ونقني للوزراء الجدد منهم والقادمي كل التوفيق والنجاح. بهذه المناسبة، لا يمكن إلا أن نهني أنفسنا بالريادة المثلى والقيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، ووضع له للبنات الإصلاح المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي وتأييده لرؤى واضحة لمغرب الغد وتوجيهات جلالاته لكيفية الوصول إلى هذا المبتغى عبر سياسة جريئة وواقعية تتجاوب مع انتظارات المواطنين وطموحاتهم.

والمناسبة شرط، فإننا نقدر عاليا ريادة جلالة الملك، نصره الله، للمجهودات الدبلوماسية الناجحة والانتصارات الكبرى التي يحققها المغرب لضمان اعتراف دولي بمشروعية السيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية وكل أجزاء الوطن من طنجة إلى الكويرة، وما الموقف الفرنسي الذي عبر عنه فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وأكد أمام ممثلي الأمة إلا حلقة أخرى نوعية وذات دلالة كبرى من حلقات النجاحات التي يحققها المغرب بحكمة وتبصر وقيادة من جلالة الملك.

كما أن دور جلالة الملك، أيده الله، القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركان الحرب العامة في الذود عن حوزة الوطن هو صمام أمان لضمان أمن واستقرار البلاد وطمأنينة العباد.

وفي هذا الإطار، نشيد بما تقدمه قواتنا المسلحة الملكية الباسلة وعناصر الأمن الوطني والأجهزة الأمنية والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال ونساء الوقاية المدنية، من تضحيات جسام لينعم الوطن والمواطنون بالأمن والأمان وليعيش أهلهم في عزة وطمأنينة.

كما أن دور جلالة الملك رئيس لجنة القدس في رفع المعاناة عن الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وتقديم يد العون للفلسطينيين في غزة الذين يتعرضون لكل أشكال التنكيل والتقتيل من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي، هو دليل على الموقف اللامشروط والثابت للمغرب فيما يخص دعم حقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدا على أن الحل الوحيد هو حل الدولتين على حدود 1967 وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

لقد رحب المغرب بقرار مجلس الأمن رقم 2756 الصادر في 31 أكتوبر

تحويل التحديات المطروحة إلى فرص للتنمية. وفي هذا الإطار، لابد أن نشيد بالمبادرات الخلاقة التي يعرفها قطاع الماء، هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي. نعم، تأثرت الأنشطة الفلاحية بالجفاف وارتفعت البطالة في العالم القروي، لأن الحكومة اضطرت إلى تحويل ماء السقي إلى ماء شرب لتزويد مناطق تعرف خصاها حادا في الماء، ونتمنى أن ترجع الأمور إلى وضعها الطبيعي فيما يخص السقي في القريب العاجل إن شاء الله،

السيدان الوزيران،

شهدت قوانين المالية خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحولات جوهرية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، من أبرز هذه التحولات توسيع الوعاء الضريبي من خلال إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية والعمل على إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني. كما شمل الإصلاح تبسيط الإجراءات الضريبية وتعزيز مكافحة التهرب الضريبي إلى جانب توفير حوافز لدعم الشركات وتشجيع الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ذلك تم التركيز على رقمنة الخدمات الضريبية لتحسين الشفافية وتعزيز الكفاءة، مما يتطلب منا الإشادة والتنبؤ.

على صعيد آخر، تم توجيه جهود كبيرة لدعم تنفيذ النموذج التنموي الجديد ومواكبة المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية الكبرى، مثل تعميم الحماية الاجتماعية، وتم إدراج تمويل هذا المشروع ضمن أولويات الميزانية إلى جانب تعزيز الاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والانتقال الطاقي.

كما ركزت قوانين المالية على إدارة أكثر استدامة للديون العامة وتحسين تخصيص الموارد لدعم المناطق والفئات الأكثر تأثرا بالأزمات، خاصة تلك الناتجة عن جائحة كورونا وزلزال الحوز والتغيرات المناخية.

ولا شك أن المدخل الطبيعي لبناء نموذج تنموي مرتكز على تعزيز شمولية النمو وقدرته على الإدماج، يكمن في تقوية صلابة الاقتصاد ومناخ المجتمع، وهذا تحديا ما نعتبره في الفريق الاستقلالي حجر الزاوية في مشروع قانون المالية لسنة 2025، وفي اختيارات الحكومة، خاصة وأن مستقبل الاقتصادات سيتحدد ليس فقط من خلال تحسين الأداء والفعالية الاقتصادية في الأوقات العادية، ولكن أساسا بمدى جاهزيتها وصلابتها لمواجهة الأزمات.

ولهذا، فإن الاستثمار في تعزيز صلابة الاقتصاد الوطني وقدرته على التحمل والمواجهة أصبح مسألة مصيرية، بالنظر إلى المنعطفات الحاسمة التي يشهدها العالم وخاصة المرتبطة بالتغيرات المناخية والتغير التكنولوجي والتغير الديمغرافي والتغيرات الجيو - استراتيجية وغيرها من التحديات الكبرى.

السؤال الذي يطرح نفسه هي كيف يدعم مشروع قانون المالية لسنة 2025 صلابة الاقتصاد الوطني وتدعيم النمو والاحتواء؟

نرى في الفريق الاستقلالي أن ذلك يتم من خلال حلول مبتكرة تتجلى

2024، والذي يمدد ولاية بعثة "المينورسو" حتى 31 أكتوبر 2025، والذي أتى في سياق الدعم المتزايد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول المؤيدة المؤثرة لمغربية الصحراء ومبادرة الحكم الذاتي التي اقترحتها المغرب، بالإضافة إلى استمرار سحب الاعترافات بالجمهورية الوهمية.

ومن الغريب أن دولة عضو غير دائم في مجلس الأمن لم تصوت على هذا القرار فهي تدعي الدفاع عن الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، لكنها في الوقت نفسه ترفض دعم جهود الأمم المتحدة وتستمر في سياسة العرقلة.

ومن جانب آخر، فإن المغرب بقيادة جلالة الملك وحسن تدبير من الحكومة، ما فتئ يحصل على الدعم الأوروبي لصالح قضية وحدته الترابية، وإذ نشيد بتوالي اعترافات الدول الأوروبية بشرعية السيادة المغربية على الصحراء، فإن المغرب لا يقبل أي مزايدات قانونية أو غيرها من أي كان.

وفي هذا الإطار، نشيد بكل عبارات الدعم للعلاقات المتميزة مع المغرب والتي عبر عنها المسؤولون الأوروبيون بعد صدور أحكام محكمة العدل الأوروبية الأخيرة، وثمن عاليا رغبتهم في الاستمرار في تطوير هذه العلاقات، في إطار حوار سياسي ومسؤول يحترم سيادة المغرب وقضاياها الحيوية والمصيرية.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لعب المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس دورا محوريا ورياديا في إفريقيا، حيث عزز مكانته كفاعل أساسي في القارة اقتصاديا وسياسيا ودينيا وثقافيا، وما المبادرة الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة للتعاون بين الدول الإفريقية المطلة على الأطلسي واليد الممدودة لدول الساحل والصحراء للانخراط فيها، إلا دليل على التزام المغرب ببناء مستقبل قائم على التضامن والتنمية والتكامل بين الدول الإفريقية.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة،

إن إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية أظهرت أن المغرب بقيادة جلالة الملك قادر على تنفيذ أمثل لها وأن هذه الحكومة رائدة في التدبير والرد السريع والتعاطي مع كل الظواهر، سواء تعلق الأمر بمخلفات جائحة كورونا أو زلزال الحوز أو توالي سنوات الجفاف وفيضانات الجنوب الشرقي للمملكة، وغيرها من أوجه التأثير السلبي للتحولات المناخية، كما أن تجند المغاربة قاطبة وتضامنهم هو عنوان لأصالة قيمهم وقوة تماسكهم في وجه الأزمات بكل عزم وثقة وتفاؤل.

السيدات والسادة،

إن تدبير الحكومة للمسألة المائية بأمر وتوجيه من صاحب الجلالة، دام نصره، تم كذلك عن روح الجدية التي تتميز بها هذه الحكومة وقدرتها على

في:

أولاً: ترصيد نتائج الاستجابة السريعة للحكومة لمواجهة الضغوط التضخمية: نجحت الحكومة في تقليص التضخم إلى حدود 1.1% عند متم شهر غشت 2024، مقارنة بذروة بلغت 6.6% عام 2022، وقد خصصت موارد مالية استثنائية لدعم استقرار الأسعار، أسعار المواد الأساسية والطاقة بلغت عشرات الملايير من الدراهم؛

ثانياً: إعادة بناء الهامش المالي: خلال جائحة كورونا قفز عجز الميزانية إلى 7.6% من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى غير مسبوق خلال العقدين الأخيرين، وقد ساعدت جهود الترشيد المالي والسياسات الإصلاحية على تقليص العجز ليصل تدريجياً إلى 4.3% في 2023، مع استهداف خفضه إلى 4% في نهاية 2024.

ثالثاً: إعادة التدرجية لاستقلالية النمو عن الصدمات الخارجية: يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو داخلي متوازن ومستقل. في هذا السياق سجل الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي نمواً بنسبة 3.8% في 2024 مقارنة بـ 2.5% فقط في عام 2021، مع تعزيز الاستثمارات الصناعية والتكنولوجيا كمحركات رئيسية للنمو؛

رابعاً: تعميق الوظيفة التوزيعية لميزانية الدولة: تم تخصيص أكثر من 54 مليار درهم لدعم القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك 25 مليار درهم لتوسيع الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى 85 مليار درهم لدعم قطاع التعليم و32 مليار درهم لتعزيز الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية، مما يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق أسس الدولة الاجتماعية.

في هذا الإطار يجدر التأكيد على أن مقارنة الدعم المباشر، سواء تعلق الأمر بالدعم الاجتماعي أو دعم السكن أو المنح المنصوصة عليها في مدونة الاستثمار أو غيرها من آليات الدعم المباشر، تعتبر أدوات فعالة لتعزيز تثبيت الأوتوماتيكي لميزانية الدولة.

هذه الأدوات ستسهم في تعزيز الوظيفة المعاكسة للدورة الاقتصادية، مما يتيح دعم قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أثناء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار تعزيز صلابة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التحديات، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 مجموعة من التدابير الرامية إلى تحقيق نمو احتوائي ومستدام، يشمل ذلك تخفيف العبء الضريبي على الطبقة المتوسطة، من خلال تعديل الشرائح الضريبية وزيادة الخصومات للأسر التي تتحمل مصاريف طبية وتعليمية، مما يدعم القدرة الشرائية لهذه الأسر، كما يخصص المشروع 2% إضافية من قيمة ما يتم تحويله لصالح الجماعات المحلية وتحسين الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق القروية.

ولتعزيز التشغيل، يهدف المشروع إلى توفير 150 ألف فرصة عمل

سنويا، عبر إصلاح البرامج النشيطة وتفعيل مدونة الاستثمار. وفي مجال الانتقال الطاقي، يواصل المغرب ريادته عبر خطط استثمارية بقيمة 40 مليار درهم في مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية. ولمواجهة ندرة المياه، يشمل المشروع خطة وطنية بقيمة 10 مليارات درهم، لتطوير البنية التحتية وتحسين الولوج إلى المياه، مما يعزز استدامة الموارد ومشاريع التنمية.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أدى قطاع السياحة ولا زال دوراً محورياً في انتعاش الاقتصاد، حيث شهد نمواً ملحوظاً، وذلك بفعل السياسة الإرادية التي نهجتها الحكومة لتجاوز مخلفات كوفيد-19، وكذا تفعيل الناحج للخطة التي وضعتها الحكومة لضمان إقلاع حقيقي لقطاع السياحة والوصول إلى 26 مليون من الوافدين في أفق 2030.

نعم هناك تحديات كبرى يعرفها القطاع، مثل ضعف قدرات المقاولات السياحية وتدني الجودة على مستوى بعض السلاسل وتدني الجودة على مستوى المطارات والنقل الحضري والخدمات على مستوى المدن والمداير السياحية، وهذا يقتضي استثماراً أكثر في الصلابة والجودة والتنافسية والرفع من جودة الخدمات على مستوى جميع سلاسل القيم، خصوصاً في ظل توفير الحكومة لمبالغ مهمة لدعم القطاع السياحي، وهي أموراً يجب أن تعود بالنفع على جاذبية وقوة وشهرة الوجهة المغربية.

وتعتبر صناعة السيارات في المغرب قصة نجاح بارزة، نهى أنفسنا ونهى الحكومة عليها، حيث أصبح القطاع الأول من حيث الصادرات الوطنية بإنتاج يتجاوز 700 ألف سيارة سنوياً سنة 2023، مع التوقع ببلوغ مليون سيارة بحلول 2026، يعتمد هذا النجاح على استثمارات ضخمة من شركات كبرى، إلى جانب توفر يد عاملة مؤهلة ومناطق صناعية متطورة مثل طنجة المتوسط، فضلاً عن اتفاقيات التبادل الحر التي تسهل الوصول إلى الأسواق الدولية.

ومع ذلك، لا تزال هناك نقاط ضعف أبرزها الاعتماد الكبير على استيراد المكونات الأساسية وضعف التكامل المحلي في التكنولوجيا المتقدمة، ويمثل التحدي الأساسي للقطاع، قطاع السيارات في تطوير سلسلة قيم متكاملة ومتكاملة وتسريع التحول نحو تصنيع السيارات الكهربائية لمواكبة التطورات العالمية.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

التحديات كائنة، واردة، خصوصاً في وضعية الالاقين التي يعيشها العالم،

والمراقبة الصحية للحيوانات المستوردة ودمج الحيوانات كذلك في البرامج الوطنية لتطوير قطاع تربية المواشي.

السادة الوزراء،

لابد من التنويه بمستوى النقاش الذي طبع جلسات مناقشة مشروع القانون المالي داخل اللجنة، والذي اتسم بالمسؤولية والمهنية والمقاربة العميقة لقضايا الأمة، بعيدا عن الضوضاء والنجومية السياسية. وبهذه المناسبة نثني على تفاعل الحكومة بالإيجاب مع مقترحات السادة المستشارين وتعديلاتهم.

وفي هذا الإطار، لابد أن نهني أنفسنا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على اعتماد تدبير داخل اللجنة، سيصوت عليه المجلس يقضي بإعفاء التقاعد كليا من الضريبة على الدخل، وهذا حدث تاريخي لمجلس المستشارين، الفخر باقتراحه وللحكومة الفضل في قبوله رغم تكلفته المالية، كما أن إرجاع الأمور إلى نصابها فيما يخص استيراد العسل والاستمرار في تطبيق 40% كضريبة جمركية من شأنه حماية الإنتاج المحلي، وكذلك هو إنجاز يحسب لمجلسنا.

كما نثمن تفهم الحكومة ضرورة حماية منتجي الزعفران من المنافسة، عبر فرض رسم جمركي يصل إلى 40% على الزعفران المستورد.

كذلك نشيد باقتراح الحكومة فرض رسوم جمركية تصل إلى 10% لاستيراد المواد المستعملة في صناعة خيوط البولستير، وذلك لحماية الصناعة الوطنية في هذا المجال.

ختاما، نثمن النقاش البناء والمسؤول الذي انخرط فيه السادة المستشارون وكل مكونات الحكومة حول مشروع قانون المالية 2025، في جو غلبت عليه روح تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهو نقاش يمثل فرصة ثمينة لتوحيد الرؤى والعمل معا لبناء مغرب أفضل لأجيالنا القادمة.

وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد، تحت القيادة السديدة للملك البلاد، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ حداد.

الكلمة للسيد الرئيس، الاستاذ مبارك السباعي باسم الفريق الحركي. تفضل الأستاذ السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيدة الوزيرة المحترمة،
السيدان الوزيران المحترمان،

وعلينا ترجمة هذه التحديات إلى فرص كما عهدنا به الحكومة.

أولا، مواجهة الاقتصاد الوطني لتحدي ارتفاع معدل حالات الإفلاس التجاري للمقاولات، هذا أتى بعد كورونا، ولكن هذا يتطلب منا ويطلب من الحكومة دعم صلاية المقاولات، عبر البرامج مثل القروض منخفضة الفائدة، أو المنح أو تأجيل الضرائب لمساعدة الشركات على إدارة التدفق النقدي والتعافي من الأزمات المالية، ويجب كذلك، تبسيط قوانين الإفلاس لتسهيل عملية إعادة الهيكلة، مما يمكن الشركات القادرة على الاستمرار في إعادة تنظيم أوضاعها ومواصلة العمل؛

التحدي الثاني، رغم ارتفاع نسبة النشاط الفلاحي بنسبة 1.4%، إلا أن المناطق القروية شهدت فقدان 198 ألف منصب شغل في عام 2023، وارتفع معدل البطالة لدى الشباب والنساء جراء ذلك، وهذا لن يمنعنا من تثمين ما أتت به الحكومة من إجراءات لدعم التدريب وتحويله إلى عقود شغل طويلة الأمد، ودعم القطاعات المنتجة لفرص الشغل مثل السياحة والخدمات والرقمنة والصناعات الثقافية والبناء والصناعة والفلاحة.

ولكن يجب كذلك مكافأة المقاولات الكثيفة العمالة ودعم المشاريع الريادية والتي تشمل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والخدمات والتجارة المحلية والرقمية.

كما يجب الاستثمار في القطاعات ذات النمو المرتفع، مثل الطاقات المتجددة والرعاية الصحية والتعليم والتقنيات الرقمية، هذه القطاعات لا تخلق فرص عمل فقط، ولكن كذلك تعزز الابتكار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، بالإضافة إلى الدعم المباشر للتسهيلات الضريبية، يمكن للحكومة تيسير كذلك برامج تدريبية لتأهيل وتدريب العمال وملاءمة مهاراتهم مع متطلبات السوق إلى غير ذلك.

أما فيما يخص التدابير الفعالة لتحسين دمج النساء في سوق الشغل، فهذا يقتضي تبني سياسات صديقة للأسرة، مثل إجازة الولادة مدفوعة الأجر، ساعات عمل مرنة، خدمات رعاية الأطفال منخفضة التكلفة، مما يقلل من العوائق أمام مشاركة النساء في سوق الشغل، وقد أثبتت الحوافز الموجهة للشركات لتوظيف النساء وترقيتهن نجاحهما على المستوى الدولي في زيادة تمثيل النساء في المناصب القيادية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق قوانين مكافحة التمييز وتعزيز مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي يعتبر من الأساسيات لضمان عدالة بيئة العمل.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تهدف الإجراءات المنصوص عليها في مشروع قانون المالية لسنة 2025، ولاسيما تعليق الرسوم الجمركية على استيراد بعض الحيوانات الحية واللحوم إلى ضمان تزويد السوق الوطنية باللحوم الحمراء بأسعار معقولة، ونثمن هذا الإجراء، ومع ذلك فالفعالية في تجديد القطيع تعتمد على إدارة حصة الاستيراد

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بحس وطني صادق، لا يمكننا في الفريق الحركي، ونحن نناقش هذا المشروع الهام في هذه اللحظة الدستورية، إلا أن نتوقف عند السياق الوطني المطبوع بتوالي الانتصارات الدبلوماسية لبلادنا في مجال تحصين وحدتنا الترابية، وذلك بفضل الحكمة والرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وجهود الدبلوماسية الوطنية بمختلف مستوياتها، مما رسخ جديّة وصواب الموقف المغربي الحاسم والثابت، في مختلف المحافل الإقليمية والجهوية والدولية، وكرس نهاية مزاعم الانفصال ووضع حدا لأطروحات الخصوم المتجاوزة.

هي مناسبة كذلك للإشادة بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الواردة في خطابه السامية في افتتاح الدورة التشريعية الحالية ومناسبة الذكرى 59 للمسيرة الخضراء بعنوان: الصرامة في الموقف، والانتصار للشرعية والمشروعية، والتغيير في تدبير المقاربات الدبلوماسية في مختلف واجهاتها.

وهي رؤية ملكية حكيمة تجعلنا اليوم، حكومة وبرلماناً وأحزاباً سياسية وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومجتمع مدني، مدعوين جميعاً، لاستثمار كل المسارات الدبلوماسية الموازية السياسية والاقتصادية والثقافية، بغية تحقيق هذه الغاية الدبلوماسية الاستراتيجية، متطلعين في هذا الإطار إلى أن تستلهم الحكومة هذا الأفق الاستراتيجي، الذي رسم جلالته الملك، نصره الله، معالمه الأساسية وتحويله إلى فرص، لتعزيز جاذبية الاستثمار وتثمين الأجيال الجديدة في المجال الدبلوماسي، وفي صدارتها الدبلوماسية الاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

في هذا السياق، نتقدم مجدداً في الفريق الحركي بتحية إكبار وإجلال للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات الترابية وأعوان السلطة، وغيرهم على التضحيات الجبارة لحماية الوطن، وعلى مجهوداتهم الوطنية الصادقة لحماية الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي هذا المشروع مؤطراً، مثل سابقه، بمنطق المحاسباتي الضيقة، مركزاً على التوازنات الماكرواقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية، مشروع مبني على مؤشرات وتوقعات غير واقعية وغير قابلة للتحقق، وهو ما تجسد في القوانين المالية للسنوات الثلاث السابقة، حيث توقف سقف النمو سنة 2022 عند عتبة 1.5% بدل 3.2%، وسنة 2023 عند 3.4% بدل 4%، وسنة 2024 عند عتبة 2.9% بدل 3.7%، وقس ذلك على سقف التضخم الذي تجاوز السقف المتوقع بفارق كبير، بشهادة الواقع الملموس لمنطق الأسواق وقفة المغاربة اليومية وحجم القدرة الشرائية للأسر وتقارير المؤسسات الوطنية ذات الاختصاص.

وفي المقابل، ووفق الموضوعية التي تؤطر مواقفنا، نسجل بإيجاب مجهوداً في التحكم في نسبة العجز، رغم أن تقليص العجز أو توسيعه يبقى رهين رؤية سياسية وغاية اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما لا نلمسه في توجه الحكومة بمعقها السياسي المحدود.

وبنفس الحس الإيجابي، نسجل كذلك مجهوداً مهماً في توسيع الوعاء الضريبي ونمواً في رصيد الضريبة على القيمة المضافة، مما رفع من الرصيد الإجمالي للميزانية العامة، وهو ارتفاع لا ينعكس على بنية الاقتصاد الوطني ولا على المعيش اليومي للمواطنين.

كما أن هذا الارتفاع في رصيد الميزانية بفعل مجهودات مغاربة العالم، وعائدات السياحة كذلك، لا يترك مبرراً للحكومة لرفض كل مقترحات تعديلات الميزانية العامة، والحرص على استعمال الهوامش المالية لخدمة الهوامش الاجتماعية والمالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

في نفس الإطار، نسجل كذلك أن هذا المشروع لازال مطبوعاً بخلفية البحث عن حلول تقنية لقضايا ذات طبيعة سياسية واجتماعية، عبر استعمال نوع من المقاصة في ضبط التوازنات، وذلك من خلال توسيع قاعدة الضريب لمجموعة من المواد والسلع والخدمات، مقابل تخفيضات في الرسوم الجمركية، دون قياس الآثار على العديد من الفئات والمنتجات المحلية، مما يوسع قاعدة الاستيراد لتتقدم حلول مؤقتة تغطي عن العجز في ضمان الاكتفاء الذاتي وتأجيل القرار السياسي المطلوب لإعادة النظر في المخططات القطاعية، التي ثبتت محدودية اختياراتها، من قبيل السياسة الفلاحية التي ظلت على مدى أزيد من 17 سنة تركز على الزراعات التصديرية المستنزفة للثروة المائية والمالية، والنتيجة اليوم هي حاجة الوطن إلى استيراد كل المواد الغذائية الأساسية، وفي صدارتها اللحوم والزيتون والعسل والحبوب وغيرها.

رغم أن تجربة السنوات الماضية أثبتت عدم نجاعة هذه الإجراءات وعجزها عن ضبط الأسعار، وعن حماية القدرة الشرائية للمواطنين، فضلاً عن مواصلة التماطل في تفعيل الإجراءات الوقائية لضبط سوق المحروقات، والحد من الغلاء الشامل في العديد من المواد الأساسية، والتي يخولها قانون حرية الأسعار والمنافسة من قبيل التسقيف المؤقت لأسعار المواد الأساسية، والتدخل الضريبي لتقليص هوامش المستفيدين، على قلتهم، من هذه الأرباح. وعلى هذا الأساس، ومن موقع البديل الحركي، نتطلع، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى إقدام الحكومة على إطلاق حوار وطني لرسم معالم سياسة فلاحية جديدة، تتكيف مع التغيرات المناخية، وتقوم على مخططات فلاحية وزراعية جمهوية، وكذا التوافق على التوجه الاستراتيجي للاقتصاد الوطني، فهل نريده فلاحياً أم صناعياً أو متعدد التوجهات؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

رغم كل الإجراءات المتخذة لدعم المقاولات الوطنية، فإن مسلسل إفلاس العديد منها لازال متواصلا، خاصة على مستوى المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، وهو ما يستدعي اليوم إعادة النظر في النظام الجبائي المسطر، وكذا توسيع الأفضلية في الصفقات العمومية، عبر تعزيز الخيار الجهوي في هذا الاتجاه، وكذا العمل على بناء منظومة بنكية مواطنة تبسط مساطر التمويل وتقدم التحفيزات.

كما يتطلب الوضع الحرص على التنزيل الأمثل لميثاق الاستثمار ولأدوار المراكز الجهوية للاستثمار في صيغتها الجديدة، رغم عدم التفاعل الإيجابي مع مقترحاتنا في هذا الإطار.

كما نتطلع إلى جرأة سياسية حكومية لتنزيل الجيل الثاني من مسار الجهوية المتقدمة والخروج بهذا الورش الاستراتيجي من شروط التأسيس، من خلال إعادة النظر في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ورفع يد القطاعات الحكومية عن اختصاصاتها الذاتية، آمليين أن توجه الزيادة المعتمدة في حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة إلى مجال الاستثمار المحلي، حتى لا تكون وقودا للتسيير للحملات الانتخابية سابقة لأوانها، وعدم ربط هذه الرفع من حصة الجماعات لمستلزمات الزيادة المشروعة في أجور موظفات وموظفي الجماعات الترابية.

وينفس الحرص، نتطلع، السيد الرئيس المحترم، إلى أن تنال المناطق القروية والجبالية حقا المشروع في الاستثمارات العمومية، عبر خيار التمييز الجبائي الإيجابي لصالحها، واستلهاهم دروس الزلزال والفيضانات الأخيرة ونتائج الإحصاء المسربة خارج القنوات الرسمية، في ظل الصمت غير المفهوم للحكومة، والتي تدق ناقوس خطر تنامي الهجرة القروية في ظل غياب حلول سياسية واقتصادية واجتماعية، لترسيخ المجتمع القروي والجبلي المستقر.

وفي نفس السياق، نتطلع، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى مراجعة شاملة لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك، بدل مواصلة لدس التعديلات الجزئية بمناسبة كل قانون مالي.

وفي نفس المنحى، ندعوكم إلى مراجعة مدونة تحصيل الديون، وتقييم إجراء الاقتطاع من المنبع، وحصره في حدود معقولة لا تلحق الضرر بالمقاولات والمواطنين، في ظل صعوبة تفعيل المعاملة بالمثل مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا واعون أن القانون المالي يبقى هو المحك الحقيقي لتقييم السياسات العمومية وقياس التعهدات الحكومية وإن كل سياسة حكومية لها أربع غايات،

كما حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، منذ اعتلاء عرش أسلافه الميامين، وهي: تعليم نافع، سكن لائق، صحة للجميع، وشغل قار.

وعلى هذا الأساس، نسجل أن مضامين المشروع، كما السياسات العمومية المتبعة إلى حد الآن، تبقى غير قادرة على بلوغ هذه الغايات، فالسياسة القطاعية في مجال التعليم فقدت البوصلة التي حددها قانون الإطار للتربية والتكوين، وفي المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية، خير دليل عن فشل الحكومة في مجال التعليم بكل أسلاكه.

أما برنامج دعم السكن، ورغم أهميته، فهو يفتقر إلى روح العدالة والإنصاف الجبائي، لأن شروطه وضعت على مقياس ساكنة المدن، بعيدا عن الخصوصيات الجبالية وساكنة البوادي والجلال، التي لم تستفد تاريخيا من أي برنامج حكومي للسكن، وفي نتائج الزلزال والفيضانات عبرة ودليل.

أما السياسة الصحية، ورغم الجهود القانونية والتأسيسية المبذولة، فالتخوف القائم هو أن تفقد تدريجيا طابعها العمومي.

وبخصوص التشغيل، فأرقام البطالة غير المسبوقة في المدن كما في القرى، تكشف غياب حلول جادة لتشغيل مستدام، وأن برامج من قبيل "أوراش" و"فرصة" تضل عابرة وغير مؤثرة، وتطلع فعلا أن تجعل الحكومة من المدة القصيرة المتبقية من عمرها من رهان التشغيل أولوية عبر التأسيس لأفق جديدة، تسهر الحكومة المقبلة على تنزيهه.

وفي نفس هذا المسار الاجتماعي ندعو، السيد الوزير، السيدة الوزيرة المحترمة، ومن خلالكم الحكومة، إلى تقييم موضوعي لآليات تنزيل الورش الملكي الاستراتيجي، المتعلق بالحماية الاجتماعية، عبر مراجعة الأسس المحددة للمؤشر الاجتماعي المتحول، وذلك عبر اعتماد مؤشرات جمهوية منصفة، وكذا الكف عن الحلول التقنية المؤقتة لسد العجز في تمويل هذا الورش الاستراتيجي، عبر إجراءات من قبيل، البحث عن التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على حساب القضاء على (CNOPS¹).

وعن طريق مواصلة الإصلاح المقياسي لملف التقاعد على حساب الأجراء، من خلال تنزيل إصلاحات قانونية وحقوقية بشكل أفقي، بعيدا عن منهجية الحوار الوطني والمؤسساتي الموسع، من قبيل قوانين الاضراب والنقابات والحماية والقانون الجنائي وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدة الوزراء،

ولأن الغاية من الاستراتيجية لكل سياسة عمومية هي تحصين كرامة المواطن وصون هويته، فإننا نسجل أن الحكومة، رغم المؤشر المالي الإيجابي المخصص لترسيم الأمازيغية، لازالت مترددة في تفعيل هذا الترسيم وعاجزة

¹ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale.

إطلاق النار واستئناف العملية السياسية على أساس حل الدولتين وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

السيدات والسادة،

لقد أعلن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، منذ سنة 2021، غداة تشكيل الحكومة عن دعمه لها، وهو الأمر الذي عبر عنه بالوضوح اللازم أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، وهو الأمر الذي حرصنا الوفاء به على امتداد السنوات الماضية، على الرغم من الإكراهات الكثيرة التي واجهت الطبقة الشغيلة، لا سيما ما يتعلق بالقدرة الشرائية.

غير أن إيماننا الراسخ بفضيلة الحوار، يجعلنا نؤكد أن الوسيلة الفضلى لتعزيز المكاسب التي حققتها الطبقة الشغيلة، هو استمرار الحوار الاجتماعي، وحرص جميع الأطراف على حسن تنزيل مخرجاته، ولا سيما القضايا والمواضيع والالتزامات التي مازالت لم تعرف طريقها للتنزيل.

لقد آلينا على أنفسنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في النني عن المزايدات التي لا طائل منها، ولا سيما أننا اليوم أمام مكسب مؤسسة الحوار الاجتماعي، والذي ندعو الحكومة إلى الحرص على احترام توارخ عقد جولاته. تتطلق مواقفنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من إدراك واع ومسؤول للسياق الدولي الذي مازال مطبوعا باللايقين وبالاضطرابات والحروب والنزاعات الإقليمية.

وانطلاقا من قراءة واعية لمضامين مشروع قانون المالية، لا يسعنا إلا التنويه بالتوجيهات الأربع الكبرى التي حملها، ولا سيما ما يتعلق بمواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يعكس وعي الحكومة بالأسئلة الملحة التي تفرضها ولا تزال المسألة الاجتماعية في بلادنا، وكذا بالمطالب العادلة والمشروعة للطبقة الشغيلة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

سوف نحاول التفاعل في هذه المناقشة العامة مع مضامين مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، من خلال المحاور التالية:

أولا، الحوار الاجتماعي:

لقد سبق لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وأثناء الجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة التي خصصت لهذا الموضوع، أن نوهنا بالمقاربة الحكومية التي اعتمدت فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي والتي أخرجته من غرفة الإنعاش الذي ظل بها لمدة عشر سنوات وارتقت به إلى المؤسسة وهو المطلب الذي ظل معلقا لسنوات طوال.

ومن المؤكد كذلك أن التاريخ سيحفظ لهذه الحكومة ليس فقط مأسستها للحوار الاجتماعي وتعاملها مع النقابات كشريك وليس خصما، ولكن أيضا

عن بناء سياسة لغوية وطنية متكاملة، ومدخل ذلك هو الكشف عن المخططات القطاعية الملزمة قانونا لكافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، لتفعيل هذا الترسيم، إلى جانب الكشف عن التدابير المتخذة لأنصاف الحسانية وباقي التعابير اللغوية الوطنية، تنزيلا لمغرب دستور 2011.

شكرا لكم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الأستاذ السباعي.
الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
تفضل السيد الرئيس في حدود 13 دقيقة.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في المناقشة العامة لقانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، وهي لحظة سياسية قوية ومناسبة مثلى لنقاش الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ومدى تأثيرها على أوضاع المواطنين والمواطنات بشكل عام وعلى الطبقة الشغيلة على وجه التحديد.

طبعاً، لا يمكننا أن نتنقل لبسط مواقف ورؤى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من مضامين هذا المشروع، قبل التوقف على مستجدات القضية الوطنية، والتي خلدنا هذا الشهر الذكرى التاسعة والأربعون للمسيرة الخضراء المظفرة.

وفي هذا الإطار، نجدد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اعتزازنا بالانتصارات المتوالية التي حققتها وتحققها الدبلوماسية الملكية، والتي كان آخر حلقاتها الاعتراف الفرنسي الواضح والصريح بمغربية الصحراء.

ونجدد في هذا الإطار، التعبئة وراء جلالة الملك للدفاع عن وحدة البلاد وحقوقها المشروعة، كما نؤكد انخراطنا في الجهود البرلمانية لتفعيل التوجيهات الملكية السامية التي حملها خطاب افتتاح جلالة الملك لهذه السنة التشريعية. وعطفاً على كل ذلك، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإننا نعبّر عن اعتزازنا بالمواقف الثابتة لجلالة الملك من القضية الفلسطينية، حيث دعا جلالته غير مرة المنتظم الدولي إلى تحمل مسؤولياته لحماية المدنيين ووقف

عن مقاصدها الاجتماعية النبيلة.

ثالثا، التشغيل:

لقد تلقينا بارتياح بالغ قرار الحكومة بجعل موضوع التشغيل على رأس أولويات عملها خلال ما تبقى من هذه الولاية الحكومية، وإننا ندرك الإشكاليات المرتبطة بالجفاف وانعكاساته على سوق الشغل، وبالتالي على معدل البطالة، ومع كل ذلك، فإن هناك حاجة إلى إحداث رجة حقيقية في هذا المجال.

طبعاً إن تخصيص المشروع لمبلغ 14 مليار درهم كخارطة طريق للنهوض بالتشغيل أمر مبدئي ومهم، ولكنه يحتاج تفسيركم كي تكونوا على بينة كاملة من أوجه صرفه.

رابعا، التعليم والصحة:

عظفاً على ما عبرنا عنه بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه المداخلة في المحور الخاص بالحوار الاجتماعي، بهيمنة التنويه بكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الحكومة لمباشرة إصلاح التعليم والصحة في بلادنا، وفي الآن ذاته إن لا إصلاح دون إنقاذ شغيلة هاذين القطاعين.

نحن نتابع باهتمام سير تنزيل الاتفاق الاجتماعي في قطاع التعليم، الذي تم برعاية السيد رئيس الحكومة، ويجدوننا أمل كبير في أن تنتقل الحكومة إلى السرعة في تنزيل مضامينه من أجل جميع المطالب الفئوية.

خامسا، الاقتصاد الوطني:

نتمنى كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات، ونعتبر بأن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ العديد منها، في هذا الإطار نحيل على تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي أورد دراسة تتضمن أرقام صادمة تم إجراؤها وسط المقاولات.

إننا إزاء مشروع قانون طموح وإرادي يروم تحقيق نسبة نمو 4.6%، وهي نسبة جد مهمة إذا ما قرئت في سياق تطور الاقتصاد العالمي البطيء الذي يسم نمو العديد من الاقتصادات القوية.

غير أننا نتمنى أن تعود ثمار هذا النمو على جميع المواطنين والمواطنات وعلى جميع جهات البلاد في إطار الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية التي مازلنا في أمس الحاجة إليها للوصول إلى المجتمع التعادي الذي ننشده جميعاً. ووفقكم ووفقنا الله جميعاً لما فيه خير ومصصلحة لوطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في حدود 13 دقيقة.

تفضل السيد المستشار.

سيحفظ لها ما حقته للشغيلة المغربية، رغم السياق الدولي الصعب من مكتسبات، وهو الأمر الذي تدل عليه التكلفة المالية السنوية للحوار الاجتماعي والتي بلغت ما مجموعه 45 مليار درهم، وهي أكبر كلفة في تاريخ الحوارات الاجتماعية منذ انطلاقتها سنة 1996.

هذا فضلاً عن تخصيص الدولة لمبلغ مليار و200 مليون درهم، وذلك وعياً منها بالأهمية القصوى التي تكتسبها تحسين الوضعية بالنسبة للمتقاعدين، حيث سيتم الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل لكافة المتقاعدين على دفعتين خلال سنة 2025 و2026، وهذا فإن الحكومة ليست دولة اجتماعية كشعار، بل نحن نعتبرها بأنها حكومة اجتماعية بكل ما تحمل الكلمة من معنى وبامتياز.

ويفضل نضالات الشغيلة وتغليب الحركة النقابية للمصالح العليا للبلاد وتفهم الحكومة، تمكننا من توقيع اتفاقات قطاعية تاريخية سواء في التعليم أو الصحة أو التعليم العالي، ويجوزنا أمل كبير أن تنقيد القطاعات المعنية بتنفيذ مخرجات تلك الاتفاقيات وفق الجدولة الزمنية المتفق عليها.

وفي الآن ذاته، ندعو وإلحاح إلى انطلاق الحوار الاجتماعي القطاعي في العديد من القطاعات والمؤسسات العمومية، والتي ظل الحوار فيها جامداً بفعل عدم استيعاب بعض المسؤولين لهذه الروح الجديدة وعدم مساهمتهم لمتطلبات هذه اللحظة التاريخية.

وبالإضافة إلى كل ذلك، وقد سبق ونهنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، سواء عبر الأسئلة الشفوية أو الكتابية أو في مداخلاتنا أمام السيد رئيس الحكومة، فإن وضعية الحرية النقابية بالقطاع الخاص لا تشرف بلادنا، ولا تساير هذا المنحى الذي اتخذته الحوار الاجتماعي، لذلك فإنه من مسؤولية الحكومة التدخل لفرض احترام القانون في العديد من المصانع والشركات، وضمان وصون الحريات النقابية، وزجر أي خرق لقانون الشغل أو المساس بالحد الأدنى للأجر، وكذا عدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفياً يتعلق بقانون الاضراب، والذي تتبعنا عن كثب تفاصيل وأطوار مناقشته العامة كما التفصيلية أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، فإننا متفائلون للوصول إلى صيغة توافقية لجميع القضايا الخلافية.

وندعو الحكومة كذلك إلى الإسراع في إحالة قانون النقابات، وذلك من أجل سد الفراغ الحاصل وتقوية العمل النقابي في بلادنا.

ثانياً، حماية القدرة الشرائية:

نقدر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ونقدر أن الحكومة مطالبة باتخاذ المزيد وبأخذ الدروس والعبر من بعض التدابير التي تم اتخاذها والتي كان تأثيرها جد محدود، إذ لم تقل منعدم، بفعل إشكالية المضاربات والتضخم الجشعي، الذي تمكن من إفراغ بعض التدابير من معناها وتحريفها

المستشار السيد يوسف أيّني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي للسنة المالية 2025، وهي مناسبة لإبداء الرأي في التوجهات السياسية للاختيارات الاقتصادية للحكومة، انطلاقا من الواقع الذي نعيشه جميعا على الأرض، وليس انطلاقا من الأرقام المضللة، وانطلاقا من رؤية وطنية تقدمية، تُسائل الحكومة عن مدى التزامها فعليا بتعهداتها والتزاماتها المعبر عنها في برنامجها الحكومي أو من خلال قوانين المالية.

السيد الرئيس المحترم،

أود في البداية التنويه بما حققته بلادنا على مستوى تعزيز موقفها ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي، في إطار دينامية شاملة تميزت بالدعم المتزايد للمخطط المغربي للحكم الذاتي وبالعديد من الاعترافات الصريحة بالسيادة المغربية على الصحراء، من خلال فتح أزيد من ثلاثين قنصلية في العيون والداخلة، وتناهي تعليق عدد من الدول اعترافها السابق بالجمهورية الوهمية، كان آخرها الإكوادور وبنا.

مما يفرض على الحكومة اليوم، اعتماد مقاربة تشاركية تروم الإشراف الحقيقي والفعال للبرلمان بمجلسيه والأحزاب السياسية والهيئات المدنية في الدفاع عن القضية الوطنية، والتصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية لبلادنا، وتعزيز العلاقات مع فضاءات الانتماء الإفريقي، المغاربي، العربي والإسلامي، وتطوير نموذج للتعاون جنوب-جنوب، قوي ومتضامن.

السيد الرئيس المحترم،

لازال الشعب الفلسطيني البطل يعاني الويلات جراء استمرار آلة الفتك الإسرائيلية في التنكيل بالعزل والأطفال والنساء، وبقدر اعتزازنا بالمواقف الرسمية لبلادنا في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومناهضة العدوان، بقدر ما نجدد التنديد بجرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. ونثمن عاليا المواقف المعبر عنها من طرف العديد من الأحرار في العالم المساندة لحق الشعب الفلسطيني، الرافضة للعريضة المجنونة لدولة الاحتلال، ونطالبها بتحويل هذه المواقف إلى خطوات إجرائية لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو المدخل لتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

السيد الرئيس،

إن الاقتصاد ليس أرقاما وتوقعات فقط، بل هو رؤية وأهداف تنموية يتم تفعيلها من خلال قوانين المالية، فهل مشروع قانون المالية لسنة 2025، يندرج في إطار أهداف البرنامج الحكومي في المجال الاقتصادي الهادفة إلى تحقيق نمو قوي ومستدام ومنتج لفرص الشغل ومتضامن، يقوم على دعم الطلب الداخلي بتحسين القدرة الشرائية وتدعيم الاستثمار وتقوية الطلب الخارجي، بالرفع من تنافسية المقاولات المغربية وقدرتها على اختراق الأسواق، وجعل الاقتصاد الوطني قادرا على التمويع الجغرافي والتنموي ضمن مصاف الدول الصاعدة خلال السنوات القليلة المقبلة.

هل مقتضيات وأهداف قانون المالية 2025، تندرج ضمن تحسين الحكامة ومحاربة المضاربة والاحتكار والريع، وتطوير نجاعة الإدارة وتحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار وتقوية البعد الترابي والجهوي للتنمية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

هل مقتضيات قانون المالية 2025 تحمي المواطنين وتضمن كرامتهم وتستجيب لأولوياتهم، في إطار مغرب قوي وأكثر إنصاف؟

هل مقتضيات وأهداف مشروع قانون المالية 2025، تندرج في إطار ركائز الدولة الاجتماعية التي توفر الحماية لمواطنيها مدى الحياة، سواء بإحداث الدخل الاجتماعي لتأسك وكرامة الأسرة أو الرعاية الصحية الجيدة لصون كرامة المواطن؟

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2025 في نظرنا هو وثيقة محاسبية وليس وثيقة رقمية لتصريف السياسات العمومية، بسبب احتوائه على خليط من الإجراءات الاقتصادية، مما يدفعنا إلى التساؤل:

هل هذا المشروع يعبر فعلا عن سياسة إرادية لبسط نموذج اقتصادي تنموي معين؟ فهو يفتقد لمرجعية اقتصادية تحدد فلسفته وماهيته، بل إنه مشروع نمطي، لا يعكس العلاقة الجدلية بين التدبير المالي والهدف الاقتصادي والأثر الاجتماعي والبعد التنموي.

فمشروع قانون المالية لسنة 2025 غارق في العموميات وتكرار للأهداف والمبادئ التي أسست عليها مختلف قوانين المالية السابقة، فهو لا يتضمن أي إجراءات عملية لإرساء الحكامة الاقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة المضاربات والاحتكار المضر بالنظام الاقتصادي، ولا يتضمن أي إجراءات لتفعيل التتبع والتقييم لعقود الاستثمار والتزامات المستثمرين، فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيز العمومية، كما لا يتضمن أي إجراءات لاعتماد البرامج التعاقدية ودفاتر التحملات لمحاربة اقتصاد الريع والحد من الاحتكارات.

السيد الرئيس المحترم،

في غياب أي إجراءات لإصلاح النظام الجبائي إصلاحا شموليا، لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية، جاء مشروع قانون المالية بمراجعة جدول الأسعار

لقد شككت تقارير المجلس الأعلى للحسابات في شفافية التدبير الحالي للعديد من المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وبدون السقوط في كيل الاتهامات وانتهاك قرينة البراءة، نعملكم، مسؤولية وضع حد لنظام الامتيازات الذي ينخر الجسم الاقتصادي الهش.

نعملكم مسؤولية توفير المناخ الملائم للمنافسة الشريفة وحرية المبادرة وتكافؤ الفرص ومكافحة اقتصاد الربح وصنوف المضاربة والاحتكار.

السيد الرئيس،

لازال سوق الشغل يتميز بهشاشة قوية مع استمرار هيمنة القطاع غير المنظم، إلا أن الحكومة تدير ظهرها لهذا الملف الشائك، بما يعنيه من آثار سلبية على النمو الاقتصادي، تتجلى في هشاشة العمل وغياب شبكات الحماية الاجتماعية والتهرب الضريبي.

فهل لدى الحكومة خطة واضحة لوضع نظام شامل ومتكامل للإدماج؟ هل لديها برامج لمواكبة وتشجيع هذه الفئة على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل حتى تتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات؟

أما أن الأوان لإعادة النظر ومراجعة النصوص القانونية المنظمة للمهام جهاز تفتيش الشغل؟

ونحن إذ نؤكد على ضرورة تشديد العقوبات في مواجهة الرفض أو التهرب من المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتنقية سوق الشغل من الشوائب، ندعو الحكومة، للعمل سوياً، وبأقصى ما يمكن من جدية وإبداع، من أجل ملاءمة قوانين الشغل المحلية مع القانون الدولي للشغل، عبر تغيير جذري لها بما يضمن حقوق الشغيلة ويكفل حقوقها ويحميها من جشع جزء من الباطرونا، في اتجاه ضمان استقرار العمل.

ندعو الحكومة كذلك للعمل على احترام الحريات النقابية وحماية حق الإضراب على المستوى القانوني، عبر إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، والفصل 5 من مرسوم 5 فبراير 1958.

السيد الرئيس المحترم،

سبق لصاحب الجلالة نصره الله في افتتاح الدورة الحرفية للبرلمان في أكتوبر 2022 أن وضع للحكومة هدف خلق 500 ألف منصب شغل بمجهد 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص في أفق 2026، فما هي حصيلة هذا الالتزام؟

السيد الرئيس،

إن الفجوة عميقة، بين التوقع والواقع الذي لا يرتفع، بين الأحلام والحقائق الدامغة على الأرض، رغم كل الظروف المساعدة الدولية منها والوطنية (كاستقرار أسعار الطاقة وثباتها في مستويات مقبولة) ومع ذلك لم يكن لهذه المؤشرات الإيجابية انعكاس إيجابي على ظروف ومستوى معيشة المواطنين.

وأشطر الضريبة على الدخل، ونحن إذ نؤكد على أهمية هذا الإصلاح الجزئي، خاصة أمام واقع الارتفاع المهول لتكاليف العيش، فإننا نبه إلى ضرورة الانكباب على ورش إصلاح النظام الجبائي، باعتبار السياسة الجبائية عاملاً حاسماً في دعم الاستثمار المنتج وفي التحفيز على إنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل، من خلال قواعد وآليات للإنصاف الجبائي، وملاءمة قواعد القانون الجبائي مع القواعد العامة للقانون وتكثيف عمليات محاربة الغش والتملص الضريبيين.

هذا الورش الإصلاحى لازال مؤجلاً كغيره من الأوراش الإصلاحية الكبرى، إلى حين توفر الإرادة السياسية الحقيقية لمباشرة الإصلاحات الهيكلية غير القابلة للتسويف والانتظار.

وإذا كانت الحكومة قد اعتبرت في برنامجها "محاربة الفساد أولوية وطنية"، والتزمت بالعمل على تطبيق الآليات الرقمية بالمصالح الإدارية لتقليص فرص الفساد الإداري، فما هو تفسيركم لتراجع المغرب في مؤشر إدراك الفساد بخمس نقاط خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

وأتم تعلمون أن ظاهرة الفساد تكلف المغرب ما يفوق 50 مليار درهم سنوياً، إلا أننا لا نرى تدابير جدية للحد من تفاقم وضع الفساد، ونسجل بكل أسف، ضعف فعالية الجهود الحكومية للتصدي لهذه الآفة الخطيرة.

لقد كان من بين أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، جعل الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس وبصفة مستمرة وتعزيز ثقة المواطنين، وتحسين مناخ الأعمال وتوقع المغرب دولياً، لكن للأسف، ظلت هذه الأهداف بعيدة المنال.

لقد نبهنا غير مرة لهذا القصور البين في توطيد قيم النزاهة والحد من الفساد، لقد نبهنا أكثر من مرة لتجاوزات تحديد الأسعار، خاصة الارتفاع المهول لأسعار المحروقات والتي حققت معه الشركات هوامش ربح مفرطة، مما أضر غاية الضرر بالقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، فضلاً عن تأثيراته الكارثية على القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

لقد نبهنا في غير ما مناسبة، لمفات نهب المال العام وتبديده، من نهب الرمال ونهب المعادن والاستيلاء على الثروتين الغابوية والبحرية، فضلاً عن استباحة المال العام بواسطة الرشوة واستغلال النفوذ، وشيوع اقتصاد الربح، سواء الربح الناجم عن الاحتكار أو الحصول على امتيازات غير مشروعة أو استغلال التأثير الذي توفره السلطة السياسية على القرار الاقتصادي، والتحكم في المعلومة الاقتصادية وشتى أنواع الممارسات التحابلية التي تقوم بها بعض اللوبيات الجشعة وبعض الفئات المنتفعة والمستفيدة.

كما توسعت دائرة الرشوة، سواء في مجال الصفقات العمومية أو التفتوتات المشبوهة، وما يذكي هذا النوع من الممارسات غياب آليات دقيقة للمحاسبة، والخطير أن المال العام يستباح في بلد هو في أمس الحاجة لإنجاز أوراشه التنموية وتلبية المطالب الاجتماعية للمواطنين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق لحظة فارقة تعيشها بلادنا، عنوانها البارز "تعزيز وحدتنا الترابية وتعزيز حقوق التاريخية المشروعة في أقاليمنا الجنوبية".

من خلال تنامي الدول المعترفة بمغربية الصحراء وبوجاهة مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا، كان آخرها اعتراف الجمهورية الفرنسية بسيادة المغرب على صحرائه، كنتيجة لمسار من الدبلوماسية الفاعلة والحازمة التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بكل حكمة وتبصر.

كما يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة، متميزا بتأشير الانطلاقة القانونية للإعداد لتنظيم بلادنا لكأس العالم 2030، ودعم وإنجاز المشروع القاري المتعلق بأنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي نيجيريا-المغرب عبر الموكبة الضريبية لهذين المشروعين الاستراتيجيين.

كما يأتي أيضا في سياق المواصلة في تنزيل وأجراة المشاريع الاستراتيجية والتنمية لبلادنا التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله برؤية متبصرة وحكيمة، على غرار المشروع الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية والذي يشكل ثورة اجتماعية حقيقية في مسار بناء نموذجنا التنموي والاجتماعي.

والسعي إلى تدشين عهد صناعي جديد يركز على السيادة الصناعية، ففي الوقت الذي يشهد الاقتصاد العالمي تحولا دائما، أصبحت السيادة الصناعية والاستقلال الاقتصادي أولويات استراتيجية، وهو ما يستدعي الإسراع في إخراج "استراتيجية صناعية جديدة لبلادنا".

والأكد أن تنزيل هذه الرهانات يصطدم بالعديد من الصعوبات والتحديات، والتي لن تستقيم مواجعتها سوى بالعمل الجماعي، وتوفر الإرادة السياسية الجماعية والنظر إلى المستقبل بعزيمة وشجاعة وتبصر.

في مقدمة هذه التحديات تقف أزمة ندرة المياه، حيث تعاني بلادنا من نقص مائي يزداد تعقيدا بسبب الجفاف وتأثير التغيرات المناخية والتزايد الطبيعي للطلب، وقد أثرت سنوات الجفاف المتعاقبة تأثيرا عميقا على الاحتياطات المائية السطحية والجوفية، مما جعل الوضع المائي أكثر خطورة وتعقيدا.

وبهذه المناسبة نخفي التدابير العملية والمبتكرة التي تقوم بها الحكومة من أجل إيجاد حلول فعالة ومستعجلة على غرار مشروع الربط البيني بين الأحواض المائية، وإحداث محطات تحلية مياه البحر.

ويتمثل التحدي الثاني في تعزيز التحول الاقتصادي لبلادنا، لمواكبة التحولات التي يشهدها العالم اليوم، سيما فيما يخص التطور التكنولوجي والذكاء الاقتصادي، والتغيرات المناخية.

لقد دعا جلالتنا في ذات الخطاب، إلى "الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني" انتهى قول جلالتنا.

غير أننا لا نرى على أرض الواقع مؤشرات قابلة للقياس لاستثمار منتج لفرص الشغل، بل فقط استثمارات لا تهمها سوى الربح السريع والعائد المضمون، والاكيف نفس نسبة البطالة التي بلغت أزيد من 13.6%؟ فأينكم من وعود وبرنامجكم الحكومي في امتصاص البطالة في صفوف الشباب، ومواكبة المقصيين من سوق الشغل؟

السيد الرئيس،

إننا بحاجة إلى "ميثاق وطني" تُحدد فيه الأهداف العامة والتوجهات الاستراتيجية في مجال التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، يعمل على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

فهل تستجيب الحكومة لهذا المبدأ، وتكرس جهودا مضاعفة لتحقيقه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحيني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2025.

واسمحوا لي في البداية أن أؤوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية طيلة مراحل دراسة مشروع هذا القانون، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر للسيد رئيس اللجنة وجميع أعضاء لجنة المالية.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية والسادة مديري إدارة الضرائب والجبارك ومكتب الصرف والميزانية والخزينة العامة للمملكة وكل أطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، والتعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

واستحضارا منا للدور المنتظر أن يقوم به القطاع الخاص، تقدم فريقنا بتعديلات تروم في مجملها إلى:

- ✓ تكريس أسس الدولة الاجتماعية؛
 - ✓ تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبية للاستثمار؛
 - ✓ وتخفيف العبء الضريبي من خلال توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل.
- وفي هذا الإطار، لابد أن أنوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع معظم هذه التعديلات، ومن أبرزها:

■ الاستمرار في تكريس أسس الدولة الاجتماعية من خلال القرار التاريخي المتمثل في الإعفاء الكلي للمعاشات والإيرادات العمرية المدفوعة في إطار أنظمة التقاعد الأساسي، وذلك على دفعتين: يناير 2025، ويناير 2026؛

■ دعم تحسين جودة التعليم والتكوين في المغرب، من خلال توسيع الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل مع الحق في الخصم المتعلق بالسلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص والتكوين المهني التي يجب أن تُقيد في حساب الأصول الثابتة المقتناة من طرف المؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني؛

■ مراجعة النظام التحفيزي المحول لإعادة هيكلة مجموعات الشركات من خلال:

- إعادة النظر في النظام الضريبي الخاص بمجموعة الشركات من خلال اعتماد الحياض الضريبي بين الشركات المنتمية لنفس المجموعة بهدف تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل، ودعم المقاولات الوطنية الرائدة (les Champions Nationaux)؛

● إضافة إمكانية اختيار تقييم عمليات نقل المستعقرات بين الشركات بالقيمة الصافية المحاسبية؛

● إعفاء عمليات التحويل والمساهمة المنجزة بين الشركات من الضريبة شريطة أن تستثمر زائد القيمة (la plus-value) في شركات الأخرى مع خفض نسبة تملك الشركة الأم من 80% إلى الثلثين بهدف تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل؛

● تشجيع الشركات على إعادة استثمار المبلغ الإجمالي لعائدات تفويت عناصر أصولها الثابتة بما فيها الأراضي والبنائات، وذلك من خلال تمديد فترة الاستفادة من تخفيض بنسبة 70% المطبق على زائد القيمة المحقق نتيجة تفويت عناصر الأصول الثابتة إلى غاية سنة 2030؛

● توضيح وضبط فرض الضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع على مكاسب ألعاب الحظ عبر الانترنت ذات المنشأ

وفي هذا الإطار، لابد أن نشيد بالتدابير الحكومية المتخذة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والرامية إلى تقوية اقتصادنا الوطني، والتي بفضلها استطاعت بلادنا التصدي والتخفيف من آثار هذه الأزمات المستوردة، وأبانت منظومتنا الاقتصادية على مناعة كبرى، حيث سجلنا:

✓ تقليص عجز الميزانية من 4.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023 إلى 4% سنة 2024؛

✓ التحكم في معدل التضخم بنسبة 1.1% خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024؛

✓ استمرار جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمارات الأجنبية، حيث سجلت التسعة الأشهر الأولى من سنة 2024 مداخيل صافية بلغت 16.4 مليار درهم، بارتفاع يقدر بـ 50.7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

وهي كلها مؤشرات تُعبر عن ثقة دولية نعتز بها، وتؤكد المكانة التي يحظى بها المغرب عالميا كنتجربة متفردة ذات آفاق كبرى.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن الاستمرار في دعم المقاولات الوطنية، وتعزيز منافستها وإنتاجها لخلق مناصب الشغل، وكذا تيسير ولوجها للتمويل.

لأنه وكما نعلم جميعا، فلكي يحقق المغرب أهدافه التنموية المحددة في النموذج التنموي الجديد من الضروري تعزيز إنتاجية القطاع الخاص، وتقوية نسيجنا المقاولاتي وتوفير كافة الشروط اللازمة له من أجل المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عبر خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

فدفعنا على المقاولات الوطنية المسؤولة والملتزمة جباثيا واجتماعيا، هو دفاع قبل كل شيء على توفير وإنتاج فرص شغل كافية لإدماج شبابنا في سوق العمل.

وذلك إيمانا منا بأن دعم المقاولات هو قبل كل شيء دعم للتشغيل، وبأن تقوية مكانة النسيج المقاولاتي هو تحسين للوضعية الاجتماعية للأجراء، ففي نجاح المقاولات نجاح للأجير.

ولأجل ذلك، ومقابل هذه الالتزامات، ومن أجل تحفيز مقاولتنا على الاستثمار وتعزيز إنتاجها لفرص الشغل، فإننا ندعو لمواصلة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة في عدة مجالات وتزليل الأوراش المتعلقة بإصلاح مدونة الشغل، إصلاح منظومة التكوين المهني، وتعزيز مهام وأدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

الأجنبي المدفوعة من طرف الشركات الأجنبية.

وغيرها من المقترحات وكلها تهدف إلى إصدار نص تشريعي متوازن، يَمَكِّنُ بمقتضياته من الرفع من قدرات وأداء منظومتنا الاقتصادية، وجعله أداة حقيقية لبلمرة الأوراش الإصلاحية لبلادنا وأَجْرَاءَ أهدافها على أرض الواقع، بالفعالية اللازمة لتسريع وتيرة الإصلاح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نشكركم السيدة الوزيرة والسادة الوزراء على المجهودات الإصلاحية التي تقومون بها اليوم رغم كل التحديات والإكراهات، وندعوكم لمواصلة ورش الإصلاح الجبائي ومباشرة إصلاح الجبايات المحلية، وذلك وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار، والذي يعتبر ورشا مفصليا في المنظومة الجبائية الوطنية.

وفي الختام، نعبّر لكم عن انخراطنا الكامل في تنزيل كل هذه الأوراش الاستراتيجية لبلادنا والرامية إلى:

- ✓ إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
 - ✓ تحقيق الأمنين البائي والغذائي؛
 - ✓ تحقيق السيادة الصناعية؛
 - ✓ والنهوض بالاستثمار المنتج للقيمة المضافة وفرص الشغل، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
- والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيدي رضى.

بهذا نكون قد استوفينا مختلف التدخلات المبرمجة في حصة هذا الصباح. أذكر فقط، بأنه اعتبارا للالتزامات طارئة للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، سيتم إرجاع انطلاق الحصة المسائية إلى ما بعد الساعة الخامسة.

رفعت الجلسة.